أحوال الضحايا وتوجهاتهم
بخصوص المحاسبة والتعويضات
استبيان

أحوال الضحايا وتوجهاتهم بخصوص المحاسبة والتعويضات

تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٩

جميع الحقوق محفوظة ©

منظمة اليوم التالي (**TDA**)

اليوم التالي (**TDA**) منظمة سورية تعمل على دعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، ويتركز نطاق عملها في المجالات التالية: سيادة القانون، المحاسبة والتعويضات، إصلاح القطاع الأمني، تصميم النظم الانتخابية وانتخاب الجمعية التأسيسية، التصميم الدستوري، الإصلاح الاقتصادي والسياسات الاجتماعية.

إسطنبول - تركيا

Pürtelaş Hasan Efendi Mahallesi, Cihangir Caddesi, No:3, D:1
Estambul. Tel: +90 (212) 252 3812

البريد الالكتروني

info@tda-sy.org

الموقع الإلكتروني

www.tda-sy.org

نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية...

ميثاق الأمم المتحدة

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 5
مقدمة 12
المنهجية والعينة 13
أولاً. أشكال الاعتداءات والمسؤولون عنها 16
ثانياً. الفئات الاجتماعية والديمغرافية الأكثر عرضة للاعتداءات 17
ثالثاً. تبعات الاعتداءات 20
انتشار الإصابات والأضرار النفسية وشدتها 20
المساعدات 21
زمان ومكان وقوع الإصابات الجسدية 25
من هو المصاب ومن هو المتضرر نفسياً 26
رابعاً: توجهات بخصوص المحاسبة والتعويضات 28
تعويض الضحايا 28
معاقبة الجناة 28
العدالة بين من تعرض ومن لم يتعرض شخصياً لانتهاكات 29
تصورات المصابين عن العدالة 31
إجراءات لدعم الضحايا وتحقيق السلم الأهلي 33
خاتمة وتوصيات 36
الاستبيان 38

ملخص تنفيذي

يعرض هذا التقارير نتائج المسح الذي أجرته منظمة اليوم التالي بهدف التعرف على أحوال ضحايا الاعتداءات التي مارستها مختلف القوى المسلحة في سوريا وفهم توجهاتهم بخصوص المحاسبة والتعويضات. تم ذلك من خلال استبيان شمل 2131 مستجيباً داخل سوريا وخارجها: 1154 رجلاً و977 امرأة (602 من المقيمين خارج سوريا، و1529 داخلها). إذ قام فريق اليوم التالي بإجراء مقابلات وجهاً لوجه باستخدام الاستبيان في سبع محافظات داخل سوريا (إدلب وحلب وحمص ودرعا والسويداء والحسكة والرقة) وفي تركيا (غازي عنتاب وأنطاكيا) وهولندا (أمستردام) وألمانيا (برلين) ولبنان (بيروت ومخيمات البقاع).

تظهر نتائج هذا التقرير الانتشار الواسع للاعتداءات على الكرامة الإنسانية في سوريا. فالكثير من العائلات السورية تعرضت لأحد أنواع هذه الاعتداءات، وقد ذكر أغلبهم تعرض المنشآت الحيوية في الحي أو منطقة السكن للاستهداف. كانت هذه الممارسة إحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي استخدمها النظام وحليفه الروسي لسحق المعارضة تحت ذريعة الحرب على الإرهاب. بالإضافة إلى أن الأكثرية تعرضت لتدمير الأملاك والتهجير والسلب والنهب، ومنهم من تعرض للحصار أو الاعتقال والإيذاء الجسدي.

الفئات الأكثر عرضة للانتهاكات هم الأكثر فقراً، والأقل تعليماً، ولا يعملون خارج المنزل (باستثناء المقاتلين)، وأكبر من 45 عاماً، وعرب، وعلى الأغلب سنّة. بالإضافة إلى أنهم على الأرجح رجال ومتزوجون ويقيم معظمهم في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام وروسيا. بلغة أخرى، السمة الغالبة للضحية: فقير ذو دخل لا يتجاوز 25 ألف ليرة سورية، ربما حصل على الشهادة الابتدائية، عاطل عن العمل، متزوج وعمره يتجاوز 45 عاماً.

أكثرية الذين تعرضوا لهذه الاعتداءات عانوا من إصابات جسدية، والأغلبية الساحقة من أضرار نفسية. الجدير بالملاحظة هنا حالة النساء؛ فعلى الرغم من أنهن كن أقل عرضة للإصابات الجسدية إلا أن معاناتهن النفسية تماثل معاناة الرجال. لعل ما يفسر ذلك هو أن نسبة كبيرة من الإصابات الجسدية تحدث بسبب التعذيب خلال الاعتقال، وهو ما يتعرض له الرجال أكثر من النساء.
نسبة قليلة من الضحايا تتلقى المساعدات التي تحتاجها، وهي غالباً مساعدات مادية لا تكفي لضمان حياة كريمة، وتكاد تغيب المساعدات النفسية، أما القانونية فغير موجودة إلا في حالات استثنائية (تصل ذروتها في الأردن بنسبة 8.7% فقط). تختلف أسباب غياب الدعم لكن نسبة كبيرة منها تعود إلى رفض (أو ربما عدم قدرة) المنظمات تقديم المساعدة أو أنه لا وجود بالأساس لمنظمات أو جهات قريبة يمكن أن تساعد.

أما عن توجهات الضحايا بخصوص المحاسبة والتعويضات فتظهر البيانات أن هناك تحديات كبيرة

تواجه تطبيقها. ولا يبدو أن الكشف عن الحقيقة والاعتذار والعفو من شأنها أن تلعب دوراً يذكر في المستقبل. للضحايا تصورات مختلفة: المحاسبة أولاً وقبل كل شيء. ورغم أن معظمهم يريد تحقيق العدالة من خلال المحاكمات إلا أنه في بعض الحالات، خصوصاً القتل والجرائم في حق النساء، هناك تصورات قليلة تعبر عن يأسها من آليات المحاسبة القانونية وتتبنى رغبات أكثر حدة تصل

إلى المطالبة بالقتل دون محاكمة. كما أن تعويض الضحايا مادياً سيكون ممكناً في حالات الأضرار المادية فقط، أما في حالات أخرى فلا بد من المحاكمات أو دمج الخيارين: محاكمات وتعويض مادي. هذا «التشدد» يظهر خصوصاً في حالة الذين تعرضوا لاعتداءات بشكل مباشر بالمقارنة مع غيرهم أو من فقد أحد أفراد العائلة نتيجة الاعتداءات. يتمسك هؤلاء أكثر من غيرهم بمعرفة الحقيقة ويريدون معاقبة الجناة بعقوبات أشد. الفارق الرئيسي بين المصابين، والذي يظهر بمقارنة النتائج حسب شدة الإصابة، يظهر في الموقف ممن اعتقل أو أصدر أوامر بالاعتقال دون محاكمة أو دمر أو أصدر أوامر بتدمير الممتلكات. ذوو الإصابة الأكبر أكثر «تشدداً»، فمعاناتهم تأتي بشكل رئيسي من الاعتقال ومن القصف على المنازل والأماكن العامة.

رغم هذه الصورة المليئة بالمآسي ثمة ما هو إيجابي؛ فهناك تأييد واسع النطاق من السوريين لكل الإجراءات التي من شأنها دعم الضحايا والتي يمكن أن تقوم بها بالسلطات القادمة: (1) دعم الجمعيات التي تدافع عن حقوق ضحايا الانتهاكات. (2) الاهتمام بتعويض الضحايا أو عائلاتهم. (3) تقديم مساعدات منتظمة لأولئك الذين تعرضوا لإصابات تسببت في فقدان قدرتهم على العمل والحركة بشكل جزئي أو كامل. (4) تخصيص نسب معينة من الوظائف الحكومية للذين تعرضوا لأضرار جسدية أو نفسية تسببت في فقدان قدرتهم على الحركة أو العمل بشكل جزئي، بشكل يتناسب مع حالتهم وكفاءتهم. بالإضافة إلى ذلك، هناك موقف «عقلاني» من التعامل مع الماضي: رغم أن حوالي الثلث يرون أنه معرفة الحقيقة قد تعيق السلام والتعايش، إلا أن نسبة كبيرة تقول إن التعامل معه يجب أن يكون حسب طبيعة الاعتداء (كانت الخيارات: نسيان ما حدث واعتباره جزءاً من الماضي والبدء بحياة جديدة، السعي إلى معرفة الحقيقة واتخاذ الإجراءات التي تراها الضحية مناسبة ومرضية، التعامل حسب طبيعة الاعتداء).

بشكل عام يقدّم هذا التقرير بيانات مفيدة من شأنها أن تساعد الجهات والمنظمات المعنية في وضع خطط تدخّل أكثر فعالية، للاهتمام بشكل أكبر بالفئات الأكثر استهدافاً أو تحديد الأماكن التي تحتاج إلى توظيف المزيد من الإمكانات لدعم المنظمات الجديدة، أو لزيادة تواجد هكذا منظمات فيها. في الوقت ذاته تظهر هذه البيانات الحاجة إلى حضور الضحايا في أي خطط أو مشاريع تخص العدالة في المستقبل، بعيداً عن تطبيق مفاهيم جاهزة وناجزة للعدالة الانتقالية.

في ما يلي قائمة بأبرز النتائج:

أشكال الاعتداءات والمسؤولون عنها

- 14% قالوا إنهم لم يتعرضوا أو أي من أفراد عائلاتهم (الوالدين، الإخوة، الأبناء، الشريك، الجدين) لأي نوع من الاعتداءات. وهؤلاء مشاركون في القسم الثاني من الاستبيان فقط لمعرفة توجهاتهم حول المحاسبة والتعويضات.
- المستجيبون الذين هم، أو أحد أفراد عائلاتهم، تعرضوا لاعتداءات قالوا إن حيهم أو منطقة سكنهم تعرضت لقصف يستهدف المنشآت الحيوية مثل المشافي والأفران. وحوالي ثلثيهم قالوا إنهم تعرضوا لأضرار في الممتلكات، ونفس النسبة تقريباً ذكرت كلاً من التهجير والسلب والنهب. حوالي النصف تعرضوا للحصار، ونفس النسبة تقريباً ذكرت الاعتقال والإيذاء الجسدي. أكثر من 40% ذكروا التعذيب، وأقل من الثلث بقليل قالوا إنهم فقدوا قريباً إثر هذه الانتهاكات. كما أن 20% قالوا إن في عائلتهم شخصاً على الأقل مختف قسرياً. أما الاختطاف فكان الاعتداء الذي ذكره حوالي 12%.
- الجهات المسؤولة عن الاعتداءات: النظام السوري وحلفاؤه (59%)، يأتي بعدهم تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» بفارق كبير (33%)، ثم قوى المعارضة بنسبة 18.7%. يلاحظ أن هيئة تحرير الشام تأتي في ذيل القائمة بنسبة أقل من 7% لكنها قريبة إلى حد ما من قوات التحالف الدولي والقوات التابعة للإدارة الذاتية الديمقراطية.

الفئات الاجتماعية والديمغرافية الأكثر عرضة للاعتداءات

- الرجال أكثر من النساء: 59.5% من الرجال قالوا إنهم تعرضوا بشكل شخصي لهكذا اعتداءات مقابل 53.0% من النساء.
- الأقل تعليماً: تتراجع نسبة الذين تعرضوا لاعتداءات بشكل شخصي من حدود 68% في حالة الحاصلين على الابتدائية إلى 42% من خرّيجي الدراسات العليا.
- المقاتلون والعاطلون عن العمل وربات المنازل: تتراوح نسبة من قال منهم إنه تعرض للاعتداء بشكل شخصي بين 68%-63%.
- الأقل دخلاً: تتراجع النسبة من 65.5% عند ذوي الدخل الشهري الأقل من 25 ألف ليرة سورية لتصل إلى 55.1% عند ذوي الدخل الأعلى من 75 ألف ليرة سورية.
- المتزوجون بالمقارنة مع غيرهم.
- السنّة: أكثرية السنّة قالوا إنهم تعرضوا للاعتداءات بشكل شخصي (58.4%) مقابل حوالي ثلث المسيحيين وربع الدروز.
- المناطق: سُجلت أعلى نسبة اعتداءات في المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية (الرقة تحديداً)، ثم مناطق سيطرة المعارضة، وأخيراً مناطق سيطرة النظام السوري وروسيا.
- الأكبر سناً: تتراجع النسبة من حوالي 70% عند ذوي العمر الأكبر من 45 عاماً إلى حدود 53% عند الأقل سناً.

تبعات الاعتداءات: الآثار الجسدية والنفسية

- في معظم الحالات (حوالي 65%) أدت هذه الاعتداءات إلى إصابات جسدية. ترتفع هذه النسبة إلى حوالي 85% لدى السؤال عن الأضرار النفسية.
- أكثر من ثلث حالات الإصابات الجسدية أودت بحياة الأفراد، وحوالي 40% منها تسببت في آثار تعيق ممارسة الحياة الاعتيادية. فقط أقل من الربع تعافوا تقريباً من آثار الإصابة.
- بشكل عام تترك الأضرار النفسية آثاراً تعيق ممارسة الحياة اليومية للأغلبية (أكثر من 70%). فقط حوالي الثلث قالوا إن آثار الضرر زالت تقريباً أو كلياً.

تلقي المساعدات

- تنقسم الإجابات بنسب متقاربة بين من يقولون إن الضحية لا يتلقى أي دعم (46.9%) أو إنه يتلقى دعماً قليلاً غير كافٍ (43.1%). أغلب المساعدات التي يتلقاها الضحية مساعدات مادية، لكن فقط 5% قالوا إنها كافية.
- فقط 15.1% قالوا إن الضحية تلقى أو يتلقى دعماً نفسياً، أما الدعم الحقوقي فيبدو شبه غائب.
- يرتفع الدعم النفسي بشكل كبير خارج سوريا بالمقارنة مع داخلها (خصوصاً في الأردن حيث قال أكثر من 70% إن المصاب أو المتضرر تلقى أو يتلقى دعماً نفسياً). ففي الداخل يبدو التركيز منصباً على الدعم المادي.
- أسباب غياب الدعم: حوالي الربع قالوا إن المصاب لا يحتاج إلى مساعدة. قد يعود ذلك إلى توافر وضع مادي مقبول أو دعم أسري. لكن ما يثير الانتباه هو أن حوالي الثلث قالوا إنه لا وجود بالأساس لمنظمات أو جهات قريبة يمكن أن تساعد، وحوالي الربع قالوا إن المنظمات رفضت تقديم الدعم أو إنهم لا يريدون الطلب منها بسبب عدم فاعليتها (41.7%) أو بسبب الشعور بالإحراج (42.7%).
- رفض المنظمات تقديم الدعم يأتي في مقدمة الإجابات في حلب. في حمص، الخاضعة لسيطرة النظام أيضاً، توزعت الإجابات بين من رفض إظهار موقف واضح وبين من قال إن المصاب لا يحتاج إلى مساعدات. هذه الإجابة الأخيرة تأتي أولاً في كل من السويداء وإدلب والحسكة. رغم أن الرقة، مثلها مثل الحسكة، خاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، إلا أن الأسباب تختلف. يظهر هنا كسبب رئيسي: عدم وجود منظمات أو جهات قريبة يمكن أن تساعد. في درعا تنقسم الإجابات بين من يقول إن المنظمات رفضت المساعدة أو إنه لا وجود لها.
- في لبنان يأتي في المقدمة غياب المنظمات القريبة (الأكثرية: حوالي 64% أفادوا بذلك). رفض المنظمات تقديم الدعم هو السبب الرئيسي في الأردن (حوالي ثلث المستجيبين أكدوا ذلك) ويأتي بعده عدم وجود هذه المنظمات (حوالي الربع). أما في أوروبا فيبدو أن الأسباب تعود إلى عدم الحاجة أو غياب الرغبة في طلب المساعدة (على الأرجح بسبب الخجل أو الاعتقاد بعدم جدوى التواصل معهم).

زمان ومكان وقوع الإصابات الجسدية

- يبدو أن الإصابات ازدادت بشكل تدريجي وبلغت ذروتها في عام 2016 بعد التدخل الروسي في سوريا بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2015.
- حدثت الإصابات بشكل عام في أماكن غير عسكرية: المنازل، ومراكز الاعتقال، وأماكن عامة، وأثناء النزوح. فقط في أقل من 15% من الحالات كانت الإصابات تحدث على الجبهات أو داخل مناطق عسكرية أو في أماكن قريبة منها.

من هو المصاب، ومن هو المتضرر نفسياً

- المصابون أشخاص من مختلف الفئات العمرية، من الرجال كما من النساء، من المسنين كما من الشباب.
- في 41.4% من الحالات حدثت الإصابة في مركز اعتقال، أي أنها كانت غالباً نتيجة عمليات التعذيب. وتقريباً ثلث الحالات كانت داخل المنزل أو أثناء الوجود في مكان عام (قصف المدنيين). أقل من 7% كانت أثناء الوجود على جبهات القتال.
- نسبة المصابين بين المقاتلين لا تتجاوز 6%. المصابون بالدرجة الأولى من العاطلين أو العاطلات عن العمل والطلاب، ثم يأتي العاملون والموظفون في مهن مختلفة.
- يلاحظ ازدياد نسبة الذين أجابوا بأنهم تعرضوا شخصياً للأذى النفسي الأكبر في العائلة، وتصل إلى أكثر من الربع. وترتفع نسبة النساء هنا بشكل كبير. فعلى الرغم من أنهن لم يتعرضن لإصابات جسدية كما الرجال، إلا أن الأضرار النفسية تكاد تتقارب بين الجنسين.
- أكثر من تعرض لأضرار نفسية من الاعتداءات هم العاطلون عن العمل وربات المنازل. باختصار لم تتعرض النساء لإصابات جسدية كالرجال لكنهن تعرضن لأضرار نفسية تكاد تقارب الرجال، خصوصاً في حالات ربات المنازل.

تعويض الضحايا

- لا مجال للتفكير في التعويض المادي في حالة الاختفاء القسري أو قتل أو اعتقال أحد أفراد العائلة، هناك إصرار كبير على العدالة من خلال المحاكمات. لكن يمكن اعتماد التعويض في حالة تدمير الممتلكات أو سلبها ونهبها.
- في حالة تعويض من تعرض لإصابات أو أضرار نفسية تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية، سيكون من المفيد التفكير في الحاجة إلى الأمرين معاً: أن تكون هناك خطط عامة لمساعدة هؤلاء المصابين والمتضررين مادياً، بالإضافة إلى تحقيق العدالة من خلال المحاكمات.
- يرى المستجيبون أن المحاسبة تأتي كأولوية في استراتيجيات تعويض الضحايا، ويأتي الاعتذار والعفو في مرتبة أدنى.

معاقبة الجناة

- يلاحظ حضور نسبة قليلة ممن طالبوا بـ»القتل دون محاكمة»، خصوصاً في حالتي الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد النساء. هذا في أصله غير مبرر، لكننا نعتقد أن دوافع هذه الإجابات واختيار المستجيبين إجراءً غير قانوني هو خطورة الجرائم المرتكبة وأثرها المعنوي على أفراد الأسرة وفقدان الثقة في إجراءات محاسبة وعدالة في بلد لم يعرف العدالة ولا سيادة القانون ولا القضاء النزيه المستقل، وبقيت السلطات الحاكمة فيه فوق القانون لعقود طويلة. أما في باقي الحالات فالأكثرية تريد المحاكمة وإنزال العقاب بموجب القانون، ثم يأتي تخفيف العقوبة والاعتذار والعفو، لا العفو المباشر.
- يلاحظ أن المستجيبين لا يفرقون بين من أصدر الأوامر ومن نفذ. يتجلى ذلك بأن النسبة نفسها تقريباً طالبت بالعقوبة ذاتها سواء أكان الجاني ذا رتبة عالية تصدر أوامر أو مجرد منفذ.
- معظم الذين لم يتعرضوا لأي انتهاكات بشكل شخصي (تعرض أحد أفراد العائلة)، يقولون إنه تجب محاكمة من أصدر أوامر أو شارك بارتكاب إبادة جماعية (حوالي 58%)، لكن هذه النسبة تتراجع إلى حوالي 38% في حالة من تعرضوا لانتهاكات بشكل شخصي، فأكثريتهم تريد «القتل دون محاكمة» في هذه الحالة. ويمكن قول الأمر ذاته في حالة إصدار أوامر بارتكاب جرائم ضد النساء. هاتان القضيتان تشكلان نقطة الخلاف الأكبر بين من تعرض للاعتداءات شخصياً ومن لم يتعرض: أولاً القتل أو إصدار أوامر بالقتل، وثانياً ارتكاب أو إصدار أوامر بارتكاب جرائم ضد النساء. ويرجع هذا إلى غياب الثقة بمؤسسات القضاء أو إجراءات المحاسبة. أما في باقي القضايا فالخلافات تتضاءل، فالأكثرية تريد المحاكمة وإنزال العقاب بموجب القانون.
- تتقارب إجابات أولئك الذين تعرضوا لإصابات بسيطة وأولئك الذين تعرضوا لإصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية، في معظم الحالات، باستثناء: اعتقال أو إصدار أوامر الاعتقال دون محاكمة، وتدمير أو إصدار أوامر بتدمير الممتلكات. ذوو الإصابة الأكبر أكثر تشدداً في هاتين المسألتين ممن تعرضوا لإصابات أقل خطورة. على الأرجح هذان السببان كانا جراء معاناتهم بسبب أن هذه الإصابات الخطيرة حدثت إثر التعذيب في المعتقلات أو بعد قصف المنزل أو الأماكن العامة كما شاهدنا سابقاً.
- من فقد أحد أفراد عائلته بسبب الاعتداء يطالب أكثر من غيره بالقتل دون محاكمة في حالة القتل أو إصدار أوامر بإبادة جماعية، أو ارتكاب أو إصدار أوامر بارتكاب جرائم في حق النساء.

دعم الضحايا والتعامل مع الماضي

- هناك دعم مطلق لكافة الإجراءات التي من شأنها مساعدة الضحايا، فلا توجد أي معارضة تذكر.
- أقل من ربع المستجيبين قالوا إنه يجب نسيان ما حدث واعتباره من الماضي والبدء بحياة جديدة.
- يرتفع النسيان كحلٍّ في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية، وتأتي بعدها مناطق سيطرة المعارضة بفارق بسيط، لكنه يصل إلى أدنى مستوياته في مناطق سيطرة النظام.
- المقيمون في الرقة وإدلب هم الأكثر ميلاً لخيار النسيان من غيرهم (50.2% و44.0% على التوالي). يأتي بعدهم المقيمون في الأردن بنسبة أقل من الثلث بقليل. أما في باقي المناطق فالنسبة أقل من 20%، والنسبة الأكبر منهم تقول إنه يجب التعامل مع الماضي حسب طبيعة الانتهاك. باستثناء درعا التي تبدو مختلفة كلياً: في هذه المدينة إصرار كبير على معرفة الحقيقة.
- ذوو الدخل المنخفض (أقل من 25 ألف ليرة سورية) أقل ميلاً لخيار النسيان من غيرهم.
- الكرد أقل انحيازاً للنسيان من العرب.
- يصل النسيان ذروته عند العمال والمدرسين والموظفين في منظمات المجتمع المدني.
- بشكل عام، الرجال أكثر إصراراً من النساء على معرفة الحقيقة.
- ينقسم المستجيبون بخصوص تبعات معرفة الضحايا للحقيقة: حوالي الثلث يقول إن لها أثراً إيجابياً على التعايش والسلم، لكن حوالي الثلث أيضاً يعتقدون أن لها أثراً سلبياً. النسبة نفسها تقريباً رفضت إعطاء موقف واضح أو قالت إنها لا تعرف أو إن ليس لذلك أي أثر لا سلبي ولا إيجابي على السلم والتعايش.
- الذين تعرضوا لانتهاكات أكثر قناعة ممن لم يتعرضوا بأن لمعرفة الحقيقة أثراً على التعايش والسلم، لكنهم منقسمون حول طبيعة الأثر (إيجابي أو سلبي).

مقدمة

يُدرِج الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الكرامة قبل الحقوق، فهي أساس كل حقوق الإنسان.[1]

تبدأ الديباجة بإشارة واضحة إلى الكرامة ولزومها لإحقاق السلم والعدل والحرية في العالم: «لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم...»[2].

وتنص الكثير من الدساتير على الكرامة، بما فيها الدستور السوري الحالي، إذ نجد أن المادة التاسعة عشرة منه تؤكد على ما يلي: «يقوم المجتمع في الجمهورية العربية السورية على أساس التضامن والتكافل واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة وصيانة الكرامة الإنسانية لكل فرد.» رغم ذلك، حطّم النظام السوري هذه الأسس التي يقوم عليها المجتمع من خلال الاعتداءات والانتهاكات الممنهجة منذ وصول حافظ الأسد إلى الحكم في 1970، حتى دمرت تماماً في عهد ابنه بشار بعد انطلاقة الثورة السورية في آذار 2011. كل هذا ما كان ليحدث لولا مواقف أطراف دولية قام بعضها، كروسيا وإيران والصين، بمعاونة النظام على الاستمرار في انتهاكاته وتأمين الحماية السياسية له في مجلس الأمن الدولي، بينما امتنع بعضها الآخر عن اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية المدنيين السوريين وفضلوا القيام بصفقات تخدم مصالحهم الضيقة. وكان أوضح مثال على ذلك ما حصل من رد فعل دولي، أميركي وأوروبي، عقب استخدام النظام الأسلحة الكيماوية ضد الغوطة الشرقية في صيف العام 2013.

دون شك، تترك هذه الاعتداءات آثاراً سلبية كبيرة على الحياة النفسية والاجتماعية للسكان. هناك الكثير من التقارير التي توثق حالات الاعتقال أو أعداد القتلى إلا أن أحوال الضحايا الذين ما زالوا على قيد الحياة خارج المعتقل، وخصوصاً المصابين منهم، لا يزال بحاجة إلى مزيد من البحث. ليس فقط من أجل تقديم الدعم والمساعدة أو معرفة ما حدث، لكن أيضاً لتعزيز مشاركتهم وحضورهم في أي خطط أو مشاريع تخص العدالة في سوريا في المستقبل. من هنا تأتي الحاجة إلى دراسة هذه الأعمال العدوانية بصفتها اعتداءات على الكرامة الإنسانية في مكان من هذا العالم اسمه سوريا، وتجاهل ذلك من شأنه أن يهدد «السلم والعدل والحرية في العالم». في الوقت نفسه يجب الانتباه إلى أننا نتحدث عن انتهاكات في سياق حرب معلنة، الأمر الذي يجعلنا نركز بشكل أساسي على الاعتداءات التي تترك آثاراً جسدية أو نفسية مباشرة (التعذيب، الإهانة، التعرض للقصف... إلخ) رغم أن مفهوم الكرامة يمتد ليشمل أموراً أخرى لا مجال للخوض فيها هنا (الحصول على التعليم مثلاً).

يهدف هذا التقرير إلى التعرف على الاعتداءات التي تعرض لها السوريون وتبعاتها على حياة السكان، ومعرفة أبرز توجهات الضحايا بخصوص المحاسبة والتعويضات. وينقسم إلى ثلاثة أجزاء رئيسية: يبدأ بتحديد أنواع الاعتداءات والجهات المسؤولة عنها، ثم يدرس الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة لهذا النوع من الاعتداءات، وبعد ذلك يبحث في الآثار الجسدية والنفسية للاعتداءات وتوجهات الضحايا بخصوص العدالة في المستقبل.

---

1) أخبار الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان... لماذا أدرجت الكرامة قبل الحقوق؟، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

2) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

المنهجية والعيّنة

بهدف التعرف على أحوال ضحايا الاعتداءات التي حدثت في سوريا بعد 2011 وتوجهاتهم بخصوص المحاسبة والتعويضات، قامت مؤسسة اليوم التالي، خلال المدة بين 19 شباط/فبراير و2 أيار/مايو 2019، بإجراء مسح اجتماعي شمل 2131 مستجيباً داخل سوريا وخارجها: 1154 رجلاً و977 امرأة (602 من المقيمين خارج سوريا، و1529 داخلها).[3] إذ قام فريق من الباحثين الميدانيين المدربين بإجراء مقابلات وجهاً لوجه باستخدام الاستبيان في سبع محافظات داخل سوريا (إدلب وحلب وحمص ودرعا والسويداء والحسكة والرقة) وفي تركيا (غازي عنتاب وأنطاكيا) وهولندا (أمستردام) وألمانيا (برلين) ولبنان (بيروت ومخيمات البقاع).[4]

رغم كثرة المصاعب التي تواجه مرحلة جمع البيانات من خلال عمل ميداني في ظروف كالتي تعيشها سوريا حالياً، حرب دائرة وتهجير مستمر للسكان، تمكنّا من سحب عينة طبقية متعددة المراحل بمواصفات تسمح بتحليل النتائج على أساس عدة متغيرات ديمغرافية مثل المناطق الإدارية (المحافظات)، أو مناطق السيطرة العسكرية، أو المجموعات الإثنية (العربية-الكردية) وغيرها (انظر الجدول أ).

أما بالنسبة لتحليل البيانات فتم إجراء تحليل إحصائي: لرفض أو قبول فروض العدم H0 (عدم وجود علاقة أو فرق ذي دلالة إحصائية بين متغيرين أو أكثر)، تم الاعتماد بشكل رئيسي على مقياس مربع كاي الإحصائي (Chi-square) بمستويات معنوية أقل من/أو تساوي 0.05.

3) لا يشمل هذا العدد العينة الاختبارية القبلية التي ضمت أكثر من أربعين مستجيباً، والتي استفدنا من نتائجها لإعادة صياغة الاستبيان.

4) الاستبيان مرفق في آخر هذا البحث، وسيكون من المفيد العودة إليه للاطلاع على سير عملية جمع البيانات، فهناك العديد من الأسئلة التي وجهت لفئة معينة دون غيرها.

جدول أ. مراحل سحب العينة الرئيسية (الأولى)*

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية
إجمالي عدد السوريين (المقيمين والمغتربين): 36,539,736 مستوى الثقة: ٩٥٪ هامش الخطأ: ٢,٢٪ عدم التجانس الأقصى: p=q حجم العينة المطلوب: 1985	إجمالي عدد السكان: ١٨,٢٦٩,٨٦٨ مستوى الثقة: ٩٥٪ هامش الخطأ: ٢,٥٪ عدم التجانس الأقصى: p=q حجم العينة المطلوب: 1537 إجمالي عدد المغتربين: 17.000.000 مستوى الثقة: ٩٥٪ هامش الخطأ: ٤٪ عدم التجانس الأقصى: p=q حجم العينة المطلوب: 601
المرحلة الثالثة	**المرحلة الرابعة**
إجمالي عدد السكان الذكور: ٩,٢٣١,٠٦٤ مستوى الثقة: ٩٥٪ هامش الخطأ: ٢,٩٪ عدم التجانس الأقصى: p=q حجم العينة المطلوب: 1142 إجمالي عدد السكان الإناث: ٩,٠٣٨,٨٠٤ مستوى الثقة: ٩٥٪ هامش الخطأ: ٣,٢٪ عدم التجانس الأقصى: p=q حجم العينة المطلوب: 938	تم فيها اعتماد عينة عنقودية عشوائية حسب المناطق والمحافظات، وراعينا كذلك التوزع الديني والإثني، كما هو موضح في الجدول (ب) والخريطة. لا تتضمن العينة أي مناطق خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش». يجدر التنويه إلى أننا في هذه المرحلة نتعامل مع عينات إرشادية تساعدنا على فهم أفضل لموضوع بحثنا من خلال مقارنة مختلف الفئات الديمغرافية والاجتماعية، ولكن يجب عدم تعميم النتائج على هذه المناطق الجغرافية أو الفئات الدينية أو الإثنية.

* هذه أرقام تقديرية للسكان في 2015، فلا توجد إحصاءات دقيقة (انظر: https://bit.ly/2DWhRTy).

** بالنسبة للمقيمين في الخارج تختلف التقديرات كثيراً، وقد صدرت مؤخراً تصريحات من جهات «رسمية» بأن العدد مماثل لعدد السكان أو قريب منه. انظر:

https://www.almjhar.com/ar-sy/NewsView/9252/72469/%D9%85%D9%81%D8%A7%D8%AC%D8%A3%D8%A9_%D8%B9%D8%AF%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86_%D8%AD%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85_.aspx لذلك اقترضنا هنا أن العدد مطابق لعدد السكان.

جدول 1. توزع العينة

المنطقة	
منطقة خاضعة لسيطرة الحكومة السورية	493
منطقة خاضعة لسيطرة المعارضة السورية	404
منطقة خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية	628
خارج سوريا	602
مكان إجراء المقابلة	
حلب	451
حمص	103
الحسكة	400
الرقة	223
درعا	113
السويداء	95
إدلب	125
تركيا	174
الأردن	138
لبنان	63
أوروبا	227
غير ذلك	19
الدخل الشهري	
أقل من 25 ألف ليرة سورية	234
بين 25-75 ألف ليرة سورية	619
أكثر من 75 ألف ليرة سورية	347
خارج سوريا	597
أفضل عدم الإجابة	334
العمر	
أقل من 25 عاماً	363
بين26- 35 عاماً	850
بين 36-45 عاماً	519
بين 46-55 عاماً	282
56 عاماً وما فوق	117
الجندر	
رجل	1154
امرأة	977
الديانة –الطائفة	
سنّي	1712
درزي	74
مسيحي	61
لا إجابة	243
غير ذلك	41

القومية - الاثنية	
عربي	1777
كردي	257
غير ذلك	36
لا إجابة	61
المستوى التعليمي	
أمي	72
شهادة ابتدائية	191
إعدادية	346
ثانوية	494
معهد متوسط	283
جامعية	708
دراسات عليا	37
الحالة المدنية	
عازب/ة	557
متزوج/ة	1378
مطلق/ة	52
أرمل/ة	144
المهنة حالياً	
عاطل/ة عن العمل	372
قاضي/ة	5
محامي/ة	25
موظف/ة حكومي	121
موظف/ة في شركة خاصة	119
موظف/ة في منظمة مجتمع مدني	134
طالب/ة	231
ربة منزل	343
صحفي/ة	32
مدرس/ة	202
مقاتل	30
مزارع/ة	51
عامل/ة	224
عمل خاص لم يذكر في ما سبق	242

شكل 1. هل تعتقد أنك تعرضت شخصياً أو أحد أفراد عائلتك (الوالدين، الإخوة، الأبناء، الشريك، الجدين) لأي اعتداءات مباشرة تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان؟

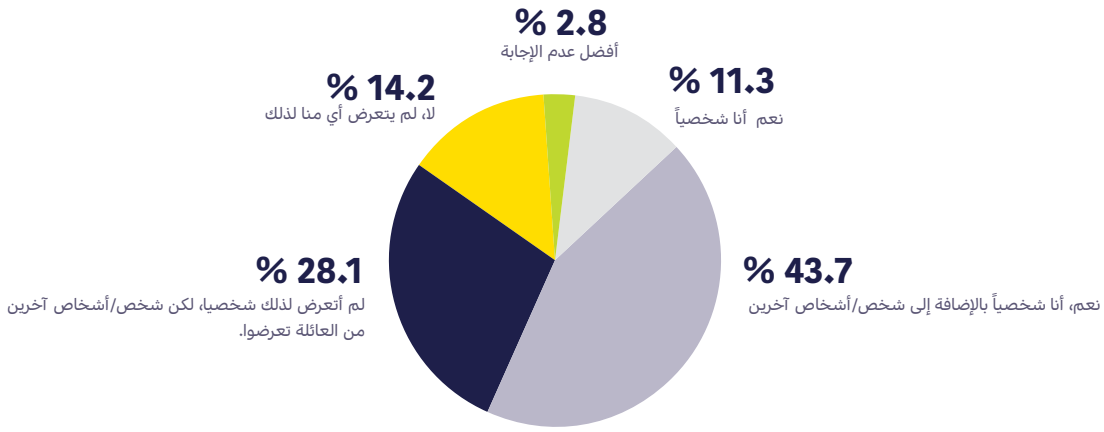

أولاً. أشكال الاعتداءات والمسؤولون عنها

يبدو أن العائلات السورية تكاد لا تخلو من شخص على الأقل تعرض لاعتداءات تمس الكرامة الإنسانية. فقط 14% قالوا إنه لم يتعرض أي منهم أو من أفراد عائلتهم (الوالدين، الإخوة، الأبناء، الشريك، الجدين) لأي نوع من الاعتداءات (شكل 1). على الأرجح النسبة أكبر من ذلك، فكما لاحظ العديد من الباحثين الميدانيين، لا يذكر بعض المستجيبين الاعتداءات «البسيطة». كما أن الاعتداءات التي تتم بشكل غير مباشر أو رمزي لا تظهر بوضوح بصفتها اعتداءات بالنسبة للكثيرين.

كما يظهر في الشكل (2)، حوالي ثلاثة أرباع المستجيبين، الذين هم أو أحد أفراد عائلاتهم تعرضوا لانتهاكات، قالوا إن حيهم أو منطقة سكنهم تعرضت لقصف يستهدف المنشآت الحيوية مثل المشافي والأفران. وحوالي ثلثيهم قالوا إنهم تعرضوا لأضرار في الممتلكات، ونفس النسبة تقريباً ذكرت كلاً من التهجير والسلب والنهب. حوالي النصف تعرضوا للحصار، والنسبة نفسها تقريباً ذكرت الاعتقال والإيذاء الجسدي. أكثر من 40% ذكروا التعذيب، وأقل من الثلث بقليل قالوا إنهم فقدوا قريباً إثر هذه الانتهاكات. كما أن 20% قالوا إن في عائلتهم شخصاً على الأقل مختف قسرياً. أما الاختطاف فكان الاعتداء الذي ذكره حوالي 12%.

شكل 2. أشكال الاعتداءات

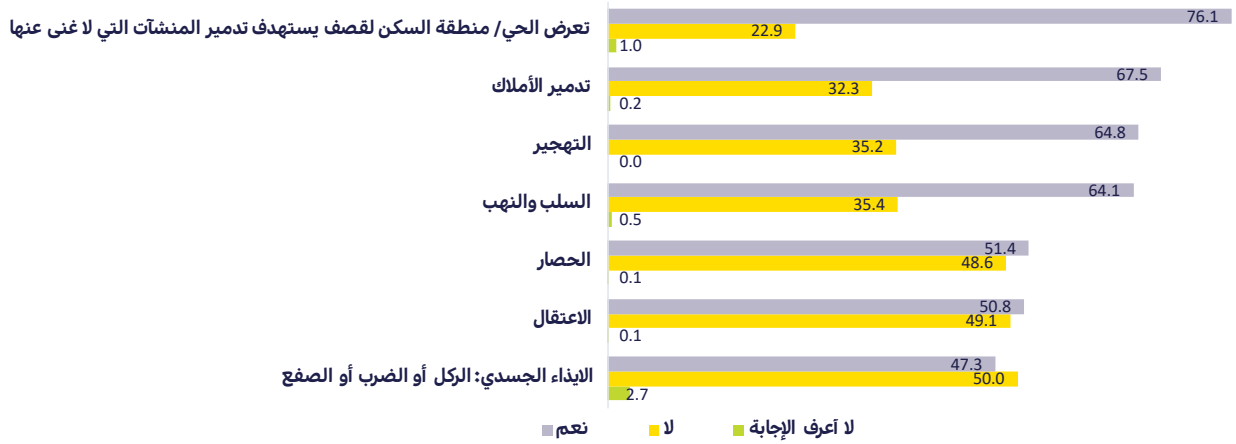

أتى معظم هذه الاعتداءات من النظام السوري وحلفائه (59%)، وبعدهم تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» بفارق كبير (33%)، ثم قوى المعارضة بنسبة 18.7%. يلاحظ أن هيئة تحرير الشام تأتي في ذيل القائمة بنسبة أقل من 7%، قريبة إلى حد ما من قوات التحالف الدولي والقوات التابعة للإدارة الذاتية الديمقراطية (شكل 3).

شكل 3. الجهة المسؤولة عن الاعتداءات

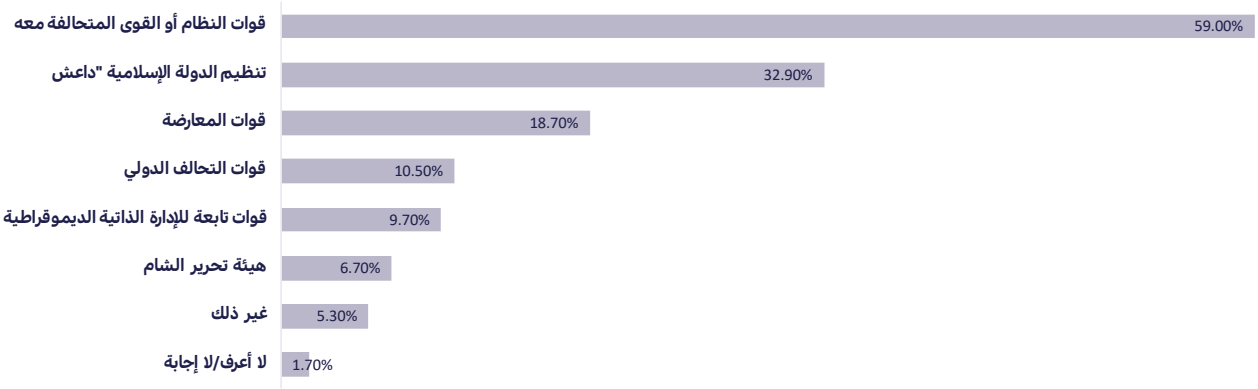

باختصار، الأغلبية الساحقة من السوريين تعرضت لاعتداءات تمثلت، بالدرجة الأولى، بقصف المنشآت الحيوية وتدمير الأملاك، ثم التهجير وتدمير الممتلكات والسلب والنهب، وبعدها يأتي الحصار والاعتقال والإيذاء الجسدي. يتحمل النظام السوري وحلفاؤه المسؤولية الكبرى، ويأتي بعدهم تنظيم الدولة الإسلامية «داعش». إلا أن السؤال الأبرز هنا يأتي عن آلية التحييد الإنسانية «**Humanitarian Deconfliction**» التي تطبق في سوريا منذ 2014 من خلال مشاركة المعلومات حول المنشآت الحيوية مع كل القوى المتصارعة (خصوصاً النظام السوري وروسيا والولايات المتحدة الأميركية) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (**OCHA**). فعندما يقول حوالي ثلاثة أرباع المستجيبين إن حيهم أو منطقتهم تعرضت لقصف يستهدف المنشآت الحيوية فهذا يدل بشكل واضح على فشل هذه الآلية، بل إنها على الأرجح «زادت من الضرر الواقع على المدنيين، لأنه بدون الضغط الدولي والأممي بهدف رفع الكلفة السياسية لقصف الروس على المنشآت الإنسانية والمدنيين، لن تقدم مشاركة المعلومات لوحدها أي نتائج».[5]

ثانياً. الفئات الاجتماعية والديمغرافية الأكثر عرضة للاعتداءات

يعرض الجدول (2) بيانات تساعد على التعرف على الفئات الاجتماعية والديمغرافية التي كانت أكثر عرضة للانتهاكات:

- الرجال أكثر عرضة من النساء. ورغم ذلك، أكثر من نصف النساء تعرضن لها.
- المتزوجون أكثر من غيرهم.
- الأقل تعليماً: تتراجع النسبة من حدود الثلثين لدى الحاصلين على مستوى تعليمي أقل من الثانوية إلى حدود النصف في حالة حاملي الشهادة الثانوية والشهادات الأعلى.
- المقاتلون والعاطلون عن العمل وربات المنازل هم الفئات الأكثر عرضة.
- ذوو الدخل الأقل من 25 ألف ليرة بالمقارنة مع أصحاب الدخل الأعلى.
- السنّة والعرب بالمقارنة مع غيرهم من باقي الطوائف أو الديانات.

5) عروة خليفة، كيف تفشل آلية التحييد الأممية في سوريا؟، الجمهورية، 18 تموز/يوليو 2019.

- كانـت الاعتـداءات أعلـى فـي المناطـق الخاضعـة لسـيطرة الإدارة الذاتيـة أولاً، ثـم فـي مناطـق سـيطرة المعارضـة، وأخيـراً مناطـق سـيطرة النظـام السـوري وروسـيا.
- يلاحـظ الارتفـاع الكبيـر فـي نسـبة الذيـن تعرضـوا للانتهـاكات بشـكل شـخصي فـي كل مـن الرقـة داخـل سـوريا، والأردن ولبنـان خارجهـا (أكثـر مـن 70%). وتنخفـض النسـبة بشـكل كبيـر فـي السـويداء التـي بقيـت تحـت سـلطة الأسـد، وإن كانـت هـذه السـيطرة قـد تزعزعـت إلـى حـد مـا بعـد انطلاقـة الثـورة السـورية.
- الأكبر من 45 عاماً بالمقارنة مع الأقل عمراً.

جدول 2. الخلفية الاجتماعية والديمغرافية للذين تعرضوا للاعتداءات بشكل شخصي

	تعرض بشكل شخصي	لم يتعرض شخصياً
الجندر		
امرأة	53,0%	47,0%
رجل	59,5%	40,5%
الحالة المدنية		
عازب/ة	50,9%	49,1%
متزوج/ة	59,8%	40,2%
مطلق/ة	41,3%	58,7%
أرمل/ة	52,2%	47,8%
المستوى التعليمي		
أمي	64,7%	35,3%
شهادة ابتدائية	68,6%	31,4%
إعدادية	69,4%	30,6%
ثانوية	49,8%	50,2%
معهد متوسط	52,7%	47,3%
جامعية	53,2%	46,8%
دراسات عليا	42,4%	57,6%
المهنة		
عاطل/ة عن العمل	67,7%	32,3%
موظف/ة حكومي	58,0%	42,0%
موظف/ة في شركة خاصة	44,4%	55,6%
موظف/ة في منظمة مجتمع مدني	52,3%	47,7%
ربة منزل	64,1%	35,9%
صحفي/ة	37,5%	62,5%
مدرس/ة	53,0%	47,0%
مقاتل	63,3%	36,7%
مزارع/ة	44,9%	55,1%
عامل/ة	57,1%	42,9%
عمل خاص لم يذكر في ما سبق	57,0%	43,0%

		الديانة-الطائفة
41,7%	58,3%	سنّي
61,4%	38,6%	مسيحي
75,0%	25,0%	درزي
56,7%	43,3%	غير ذلك
42,7%	57,3%	لا إجابة
		القومية-الإثنية
41,6%	58,4%	عربي
54,1%	45,9%	كردي
38,5%	61,5%	لا إجابة
64,7%	35,3%	غير ذلك
		الدخل الشهري
34,5%	65,5%	أقل من 25 ألف ليرة سورية
42,5%	57,5%	بين 25-75 ألف ليرة سورية
44,9%	55,1%	أكثر من 75 ألف ليرة سورية
41,6%	58,4%	خارج سوريا
53,3%	46,7%	أفضل عدم الإجابة
		منطقة إجراء المقابلة
52,9%	47,1%	منطقة خاضعة لسيطرة الحكومة السورية
43,5%	56,5%	منطقة خاضعة لسيطرة المعارضة السورية
37,9%	62,1%	منطقة خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
41,8%	58,2%	خارج سوريا
		المحافظة-البلد
42,7%	57,3%	حلب
41,8%	58,2%	حمص
45,0%	55,0%	الحسكة
24,8%	75,2%	الرقة
49,6%	50,4%	درعا
70,7%	29,3%	السويداء
60,0%	40,0%	إدلب
59,2%	40,8%	تركيا
27,3%	72,7%	الأردن
20,6%	79,4%	لبنان
42,2%	57,8%	أوروبا
		العمر
46,5%	53,5%	أقل من 25 عاماً
46,7%	53,3%	بين 26-35 عاماً
46,5%	53,5%	بين 36-45 عاماً
29,9%	70,1%	بين 46-55 عاماً
29,8%	70,2%	56 عاماً وما فوق

ثالثاً. تبعات الاعتداءات

انتشار الإصابات والأضرار النفسية وشدتها:

في معظم الحالات (حوالي 65%) أدت هذه الاعتداءات إلى إصابات جسدية (شكل 4). ترتفع هذه النسبة إلى حوالي 85% لدى السؤال عن الأضرار النفسية الناتجة عن الاعتداءات (شكل 5). فقط حوالي ربع المستجيبين (28.4%) قالوا إن مقاتلين كانوا بين المصابين، بينما قالت الأغلبية الساحقة إنه كان بينهم أطفال (62.0%) ونساء (73.4%). لكن ما مدى خطورة هذه الإصابات؟ لفهم ذلك طلبنا من المستجيبين تقييم شدة الإصابة أو الضرر النفسي بناء على مدى تأثيره على الحياة الاعتيادية.

شكل 4. الإصابات الجسدية

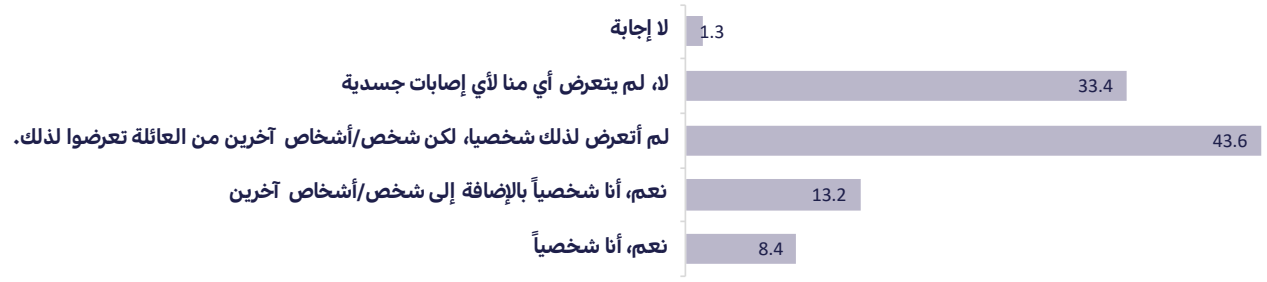

شكل 5. الأضرار النفسية

أكثر من ثلث حالات الإصابات الجسدية أودت بحياة الأفراد، وحوالي 40% منها تسببت في آثار تعيق ممارسة الحياة الاعتيادية. فقط أقل من الربع تعافوا تقريباً من آثار الإصابة (شكل 6). لكن يجب الانتباه إلى أن سؤالنا هنا كان يركز على الإصابات الأكثر خطورة بين أفراد العائلة في حال كانت هناك أكثر من إصابة. فكان السؤال كالتالي: كيف تقيّم حجم الإصابة؟ في حال كان هناك أكثر من شخص مصاب في العائلة، فكر من فضلك بالإصابة الأكثر خطورة، كيف تقيمّها؟ هدفنا ليس توثيق كافة الحالات، فهذه مهمة أخرى تتطلب العمل بظروف أفضل وأكثر استقراراً وتخصيص وقت أطول للمقابلات، وهو ما لم نكن قادرين على القيام به في الظروف الحالية. ما نسعى إليه هنا هو الحصول على بيانات تمكننا من بناء تصورات أوضح عن توزع المصابين ذوي الحالات الأكثر خطورة والتعرف على أحوالهم واحتياجاتهم.

شكل 6. شدة الاصابات الجسدية

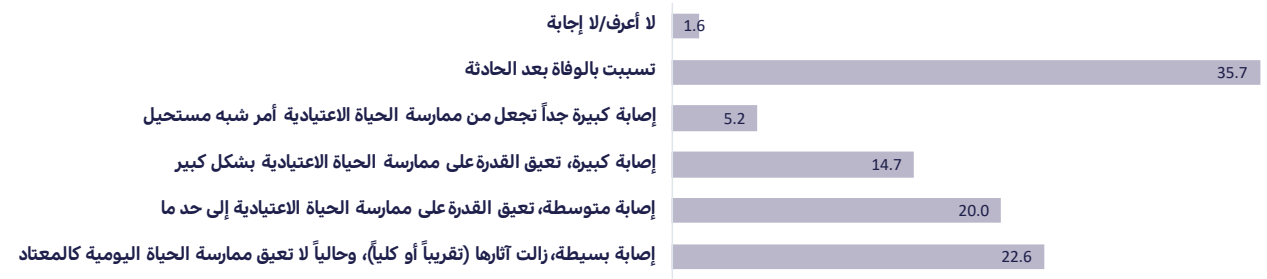

ركـز السـؤال عـن الأضـرار النفسـية أيضـاً علـى الضـرر الأكثـر الخطـورة فـي العائلـة، فـكان علـى الشـكل التالـي: كيـف تقيّـم حجـم الضـرر النفسـي؟ فـي حـال كان هنـاك أكثـر مـن شـخص متضـرر فـي العائلـة، فكـر مـن فضلـك بحالـة المتضـرر الأكثـر خطـورة، كيـف تقيمّهـا؟ بشـكل عـام تتـرك هـذه الأضـرار آثـاراً تعيـق ممارسـة الحيـاة اليوميـة للأغلبيـة (أكثـر مـن 70%). فقـط حوالـي الثلـث قالـوا إن آثـار الضـرر زالـت تقريبـاً أو كليـاً. مـن المفيـد الانتبـاه إلـى أن هنـاك نسـبة مهمـة تقـول إنـه يعيـق ممارسـة المتضـرر لحياتـه الاعتياديـة إلـى حـد كبيـر (شـكل 7).

شكل 7. شدة الضرر النفسي

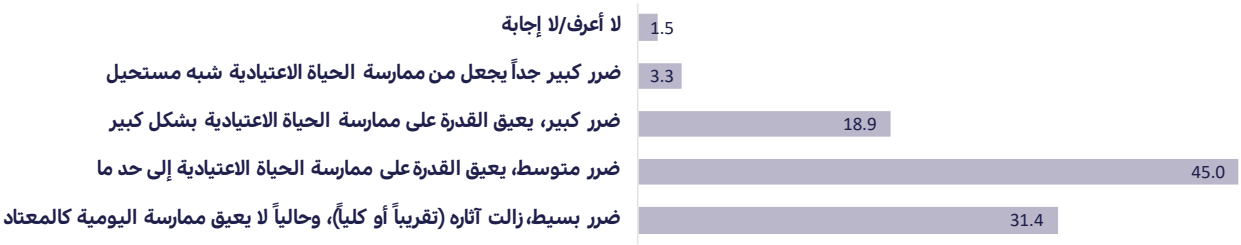

المساعدات

بخصـوص المسـاعدات، تنقسـم الإجابـات بنسـب متقاربـة بيـن مـن يقولـون إن الضحيـة لا يتلقـى أي دعـم (46.9%) أو إنـه دعـم قليـل وغيـر كاف (43.1%). أغلـب المسـاعدات التـي يتلقاهـا مسـاعدات ماديـة (شـكل 8).

شكل 8. المساعدات التي يتلقاها الضحايا

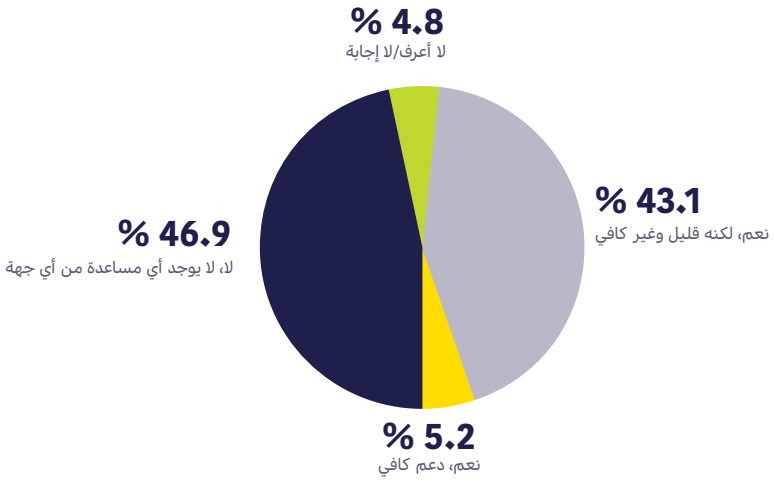

بالإضافـة إلـى ذلـك لا يبـدو أن هنـاك دعمـاً نفسـياً يتناسـب مـع حجـم انتشـار الأضـرار النفسـية. فقـط 15.1% قالـوا إن الضحيـة تلقـى أو يتلقـى دعمـاً نفسـياً. أمـا الدعـم الحقوقـي فيبـدو شـبه غائـب (شـكل 9).

شكل 9. أنواع المساعدات

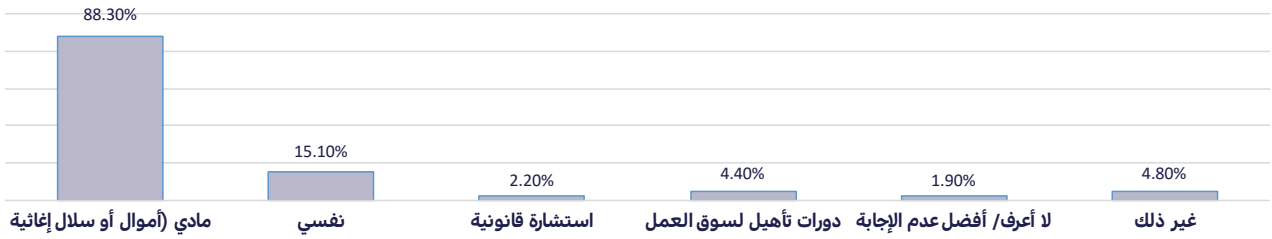

قد يكون هذا مفهوماً في ظل غياب أي آفاق لمحاسبة المسؤولين عن الاعتداءات لكن، مع ذلك، لا بد من الاهتمام بهذا النوع من الدعم بشكل أكبر.
إن فهم اختلاف أنواع الدعم حسب المناطق والمحافظات، ومعرفة أسباب غياب الدعم، سيمكّن المعنيين من وضع خطط أفضل للتدخل من أجل دعم الضحايا. وهذا ما سنقوم به في السطور التالية.

يلاحظ أن الدعم النفسي يرتفع بشكل كبير خارج سوريا بالمقارنة مع داخلها (خصوصاً في الأردن حيث قال أكثر من 70% إن المصاب أو المتضرر تلقى أو يتلقى دعماً نفسياً، لكن الدعم المادي يتراجع بالمقابل). في الداخل يبدو التركيز منصباً على الدعم المادي. لكن في درعا ترتفع نسبة تلقي الدعم النفسي بشكل ملحوظ بالمقارنة مع باقي المناطق في الداخل، إذ تصل إلى 36.7% (جدول 3).

جدول 3. أنواع المساعدات

	مادي- أموال أو سلال إغاثية	نفسي	استشارة قانونية	دورات تأهيل لسوق العمل	لا أعرف/ أفضل عدم الإجابة	غير ذلك
المنطقة						
منطقة خاضعة لسيطرة الحكومة السورية	92,2%	15,6%	3,9%	6,7%	5,0%	2,2%
منطقة خاضعة لسيطرة المعارضة السورية	98,8%	5,2%	3,5%	7,5%	0,0%	1,2%
منطقة خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية	91,7%	7,0%	0,7%	0,3%	0,3%	6,3%
خارج سوريا	70,5%	35,5%	2,0%	6,0%	3,0%	8,0%
المحافظة -البلد						
حلب	95,4%	10,6%	6,0%	11,9%	2,0%	2,6%
حمص	98,1%	1,9%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%
الحسكة	93,5%	8,0%	0,8%	0,4%	0,0%	4,2%
الرقة	80,5%	0,0%	0,0%	0,0%	2,4%	19,5%
درعا	100,0%	36,7%	0,0%	6,7%	0,0%	3,3%
إدلب	100,0%	3,3%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%
تركيا	67,2%	19,4%	0,0%	11,9%	3,0%	14,9%
الأردن	63,0%	73,9%	8,7%	2,2%	0,0%	2,2%
أوروبا	76,1%	17,9%	0,0%	0,0%	6,0%	6,0%

أما عن أسباب غياب الدعم فهي مختلفة: حوالي الربع قال إن المصاب لا يحتاج إلى مساعدة. قد يعود ذلك إلى توافر وضع مادي مقبول أو دعم أسري. لكن ما يثير الانتباه هو أن أكثر من الثلث قالوا إنه لا وجود بالأساس لمنظمات أو جهات قريبة يمكن أن تساعد (شكل 10). كما أن الربع تقريباً قال إن المنظمات الموجودة رفضت تقديم الدعم أو إنه لا يريد أن يطلب المساعدة منها بسبب القناعة بعدم فاعليتها (41.7%) أو بسبب الإحراج (42.7%) (شكل 11). لرفض تقديم الدعم أسباب كثيرة قد يكون أحدها عدم قدرة المنظمة على تقديم الدعم أو الانتقائية في تقديمه كما سنجد لاحقاً في الشكل رقم (12). لذلك، من المفيد تحديد هذه المناطق التي ازدادت فيها نسبة من قالوا إن السبب هو رفض تقديم الدعم أو عدم وجود منظمات قريبة، فمن شأن ذلك أن يساعد في التخطيط والتفكير لدعم المنظمات الموجودة فيها أو تعزيز وصول أو تأسيس منظمات جديدة في هذه المناطق.

شكل 10. أسباب غياب المساعدة

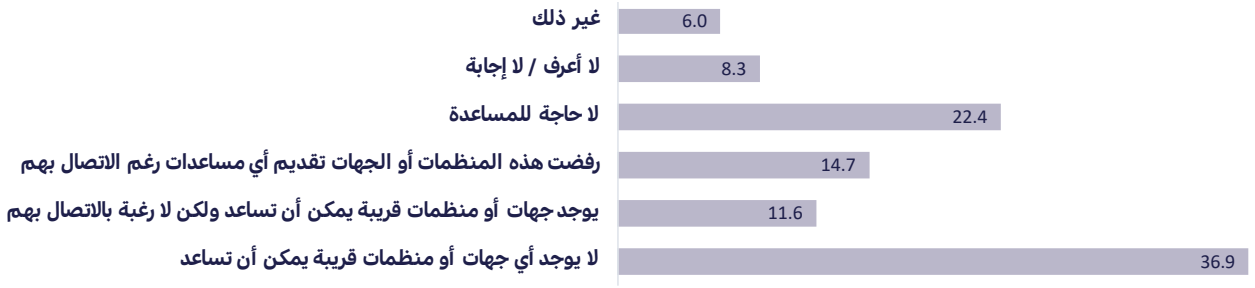

شكل 11. أسباب عدم طلب المساعدة

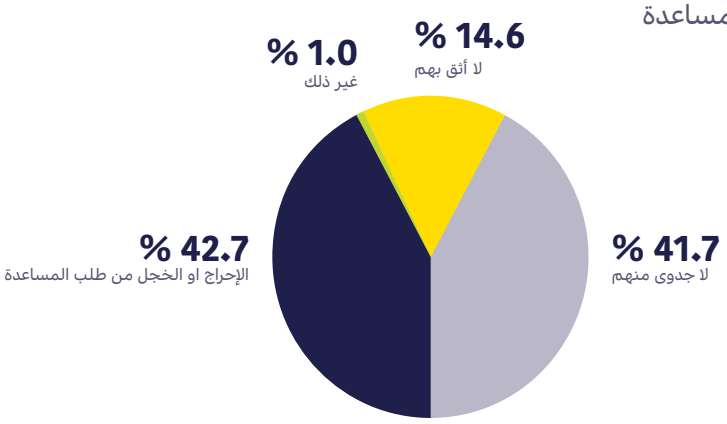

يبدو أن غياب المنظمات القريبة هو السبب الرئيسي في المناطق الخارجة عن سيطرة الأسد. أما في مناطق سيطرته فالسبب الأول هو رفض المنظمات تقديم الدعم (شكل 12). لعل ما يفسر ذلك هو أن تقديم الدعم في مناطق سيطرة النظام وروسيا يخضع لشروط ومعايير الولاء للنظام الذي يحدد من يستحق الدعم أم لا، وبالتالي تقوم هذه المنظمات بتوزيع المساعدات على فئات ديمغرافية معينة دون غيرها.

شكل 12. أسباب غياب المساعدة حسب مناطق السيطرة

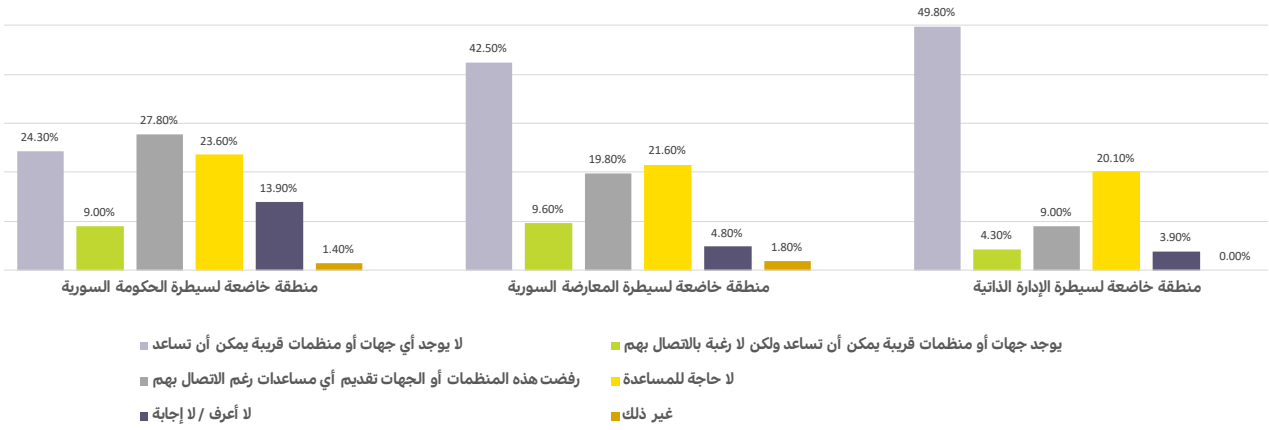

في حلب يأتي في المقدمة رفض المنظمات تقديم الدعم.

كما قلنا سابقاً قد يكون هذا دليلاً على عجز المنظمات، لكن هناك سبباً آخر هو خضوع هذه المنظمات لهيمنة النظام وبالتالي مخططاته التي تحصر توزيع المساعدات وفق شبكات الموالاة ومواقع القرب والبعد من السلطة. في حمص، الخاضعة لسيطرة النظام أيضاً، توزعت الإجابات بين من رفض إظهار موقف واضح وبين من قال إن المصاب لا يحتاج إلى مساعدات.

هذه الإجابة الأخيرة تأتي أولاً في كل من السويداء وإدلب والحسكة. ورغم أن الرقة، مثلها مثل الحسكة، خاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية إلا أن الأسباب تختلف. يظهر هنا كسبب رئيسي: عدم وجود منظمات أو جهات قريبة يمكن أن تساعد. يبدو أن الرقة بحاجة ملحة إلى وجود أكبر لهكذا منظمات. يمكن أن نقول الأمر نفسه عن درعا التي تتوزع فيها الإجابات بين غياب المنظمات ورفضها تقديم الدعم. أما بالنسبة للاختلافات بين البلدان خارج سوريا: ففي لبنان يأتي في المقدمة غياب المنظمات القريبة (الأكثرية: حوالي 64% أفادوا بذلك). رفض المنظمات تقديم الدعم هو السبب الرئيسي في الأردن (حوالي ثلث المستجيبين أكدوا ذلك) ويأتي بعده عدم وجود هذه المنظمات (حوالي الربع). أما في أوروبا فيبدو أن الأسباب تعود إلى عدم الحاجة أو غياب الرغبة في طلب المساعدة (على الأرجح بسبب الخجل أو الاعتقاد بعدم جدوى التواصل معهم) (شكل 13).

شكل 13. أسباب غياب المساعدة حسب المحافظة -البلد

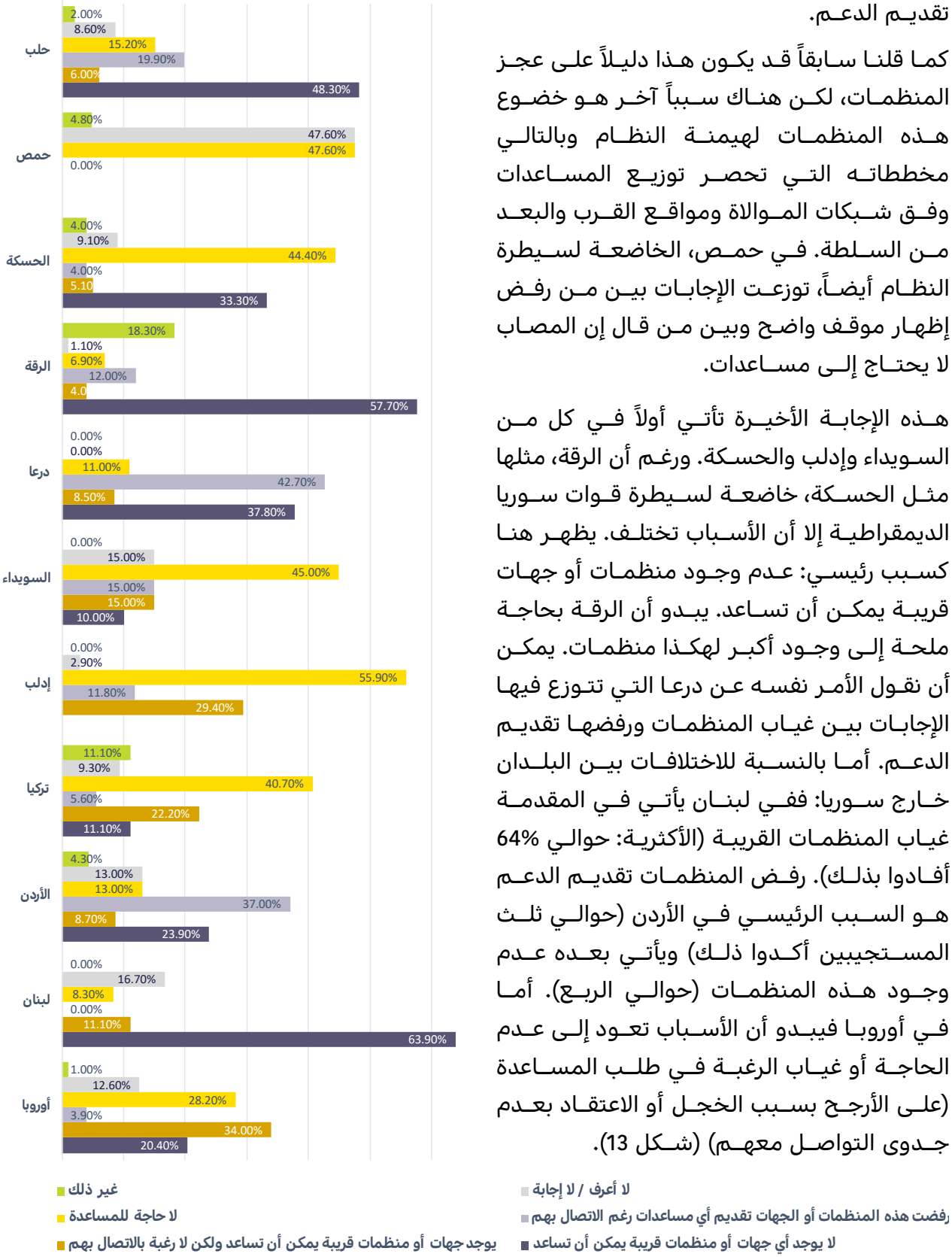

زمان ومكان وقوع الإصابات الجسدية

يبدو أن الإصابات ازدادت بشكل تدريجي وبلغت ذروتها في عام 2016، أي بعد التدخل الروسي في سوريا الذي بدأ بشكل علني بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2015 (شكل 14).

شكل 14. تاريخ الإصابة

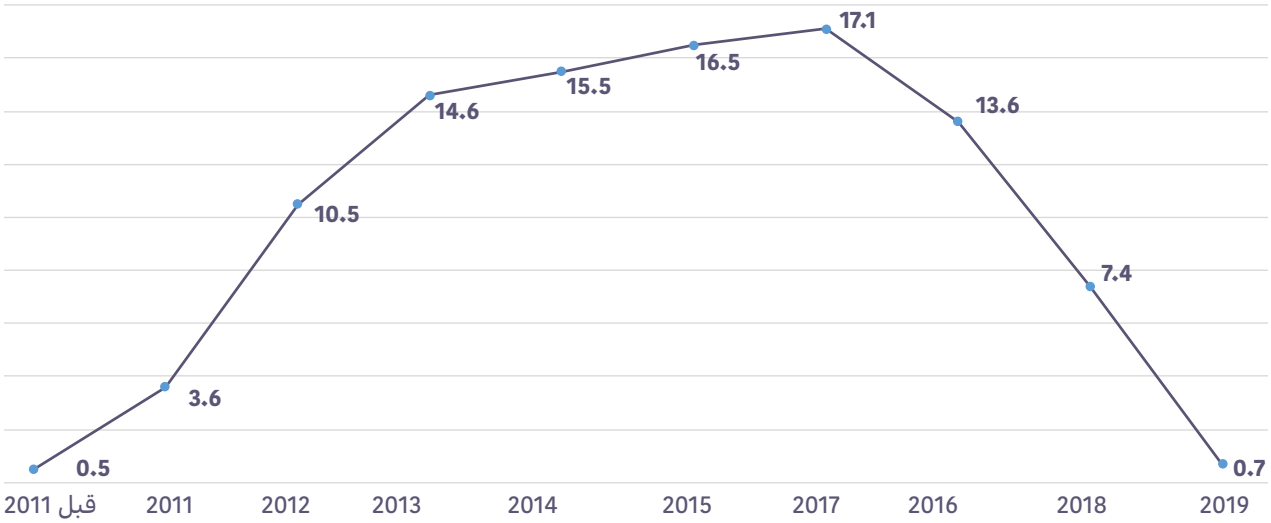

لطالما تفاخرت روسيا بأنواع الأسلحة التي استخدمتها في سوريا وبتجربة أسلحة جديدة استخدمتها للمرة الأولى. حدثت الإصابات بشكل عام في أماكن غير عسكرية: المنازل، ومراكز الاعتقال، وأماكن عامة، وأثناء النزوح. فقط في أقل من 15% من الحالات كانت الإصابات تحدث على الجبهات أو داخل مناطق عسكرية أو في أماكن قريبة منها (شكل 15).

شكل 15. مكان وقوع الإصابة

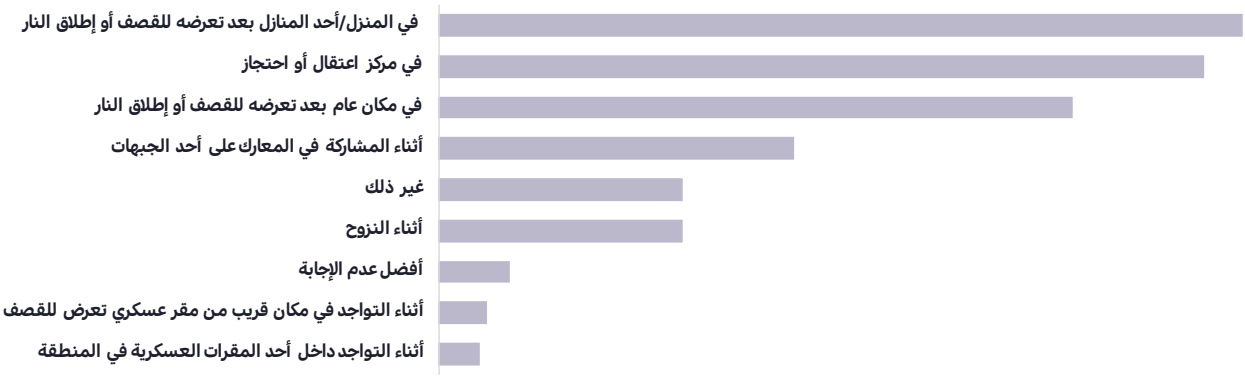

من هو المصاب، ومن هو المتضرر نفسياً

كما هو واضح في الشكل (16)، المصابون أشخاص من مختلف الفئات العمرية، من الرجال كما من النساء، من المسنين كما من الشباب. بين الذين قابلناهم ممن تعرضوا لاعتداءات وقالوا إنها تركت إصابات جسدية، 16.1% قالوا إنهم أصيبوا شخصياً أو إن هناك أكثر من مصاب في العائلة لكن إصابتهم هي الأخطر. في السطور التالية سنتعرف عليهم بتفصيل أكبر.

شكل 16. المصاب جسدياً

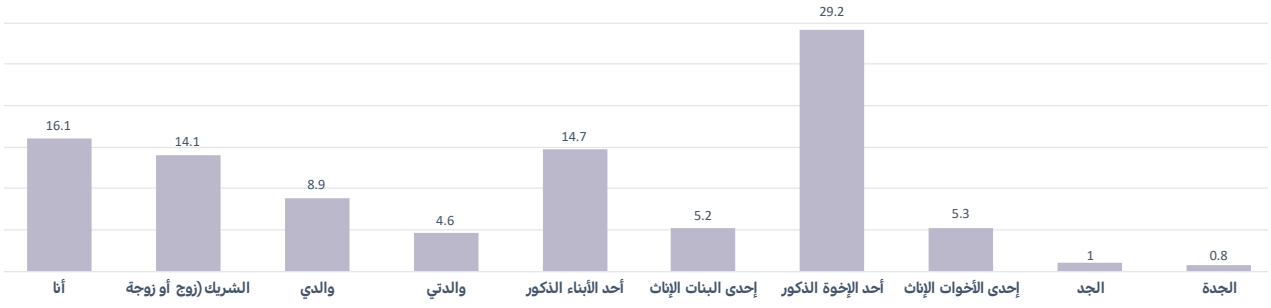

في 41.4% من الحالات، حدثت الإصابة في مركز اعتقال (شكل 17)،

شكل 17. مكان وقوع الإصابة-حالة الذين تعرضوا لإصابة بشكل شخصي

أي أنها كانت غالباً نتيجة عمليات التعذيب. لعل هذا يفسر الارتفاع الكبير في نسبة الرجال بين

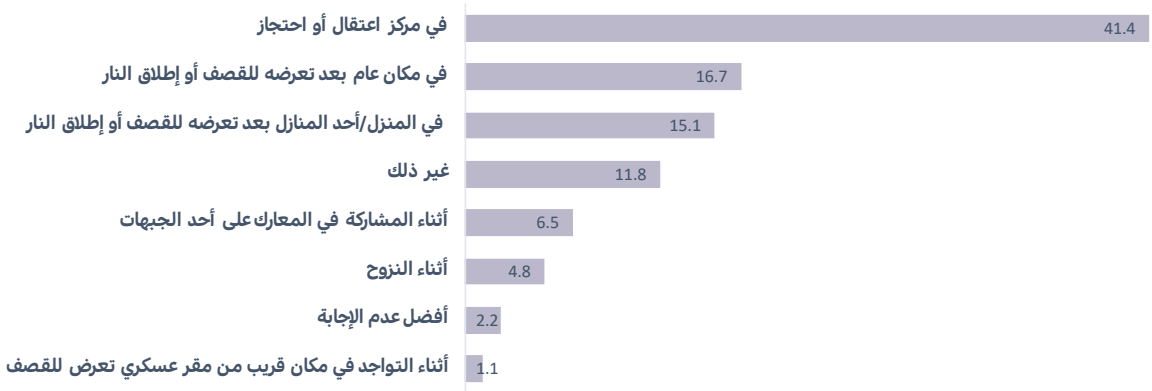

شكل 18. المصاب حسب الجندر

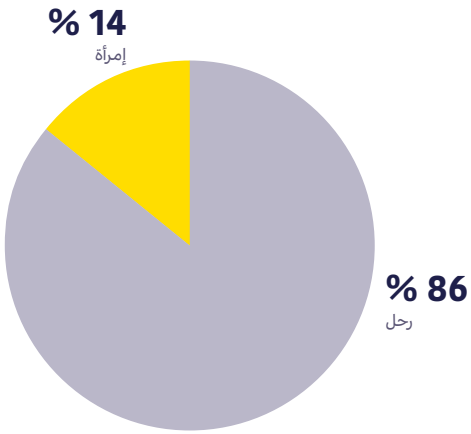

الذين قالوا إنهم أصيبوا شخصياً (أو إن إصابتهم هي الأخطر) مقارنة مع النساء: 86% رجال مقابل 14% نساء (شكل 18). وتقريباً ثلث الحالات كانت داخل المنزل أو أثناء الوجود في مكان عام. أقل من 7% كان أثناء الوجود على جبهات القتال. أما الحالات التي تندرج في خانة غير ذلك فتشير بمعظمها إلى التعرض للإصابة في مكان العمل، أو المدرسة، أو أثناء التنقل في سيارة أو باص، أو في مظاهرة، أو في مشفى أو مركز صحي، أو قبو (ملجأ)، أو أثناء عملية الاعتقال، أو التعرض لإطلاق نار أثناء البحث عن الماء والغذاء خلال الحصار (شكل 17).

عند البحث في المهن تمكن بسهولة ملاحظة كيف أن نسبة المقاتلين لا تتجاوز 6%. المصابون هم، بالدرجة الأولى، من العاطلين أو العاطلات عن العمل والطلاب، ثم يأتي العاملون والموظفون في مهن مختلفة (شكل 19).

شكل 19. المصاب حسب المهنة

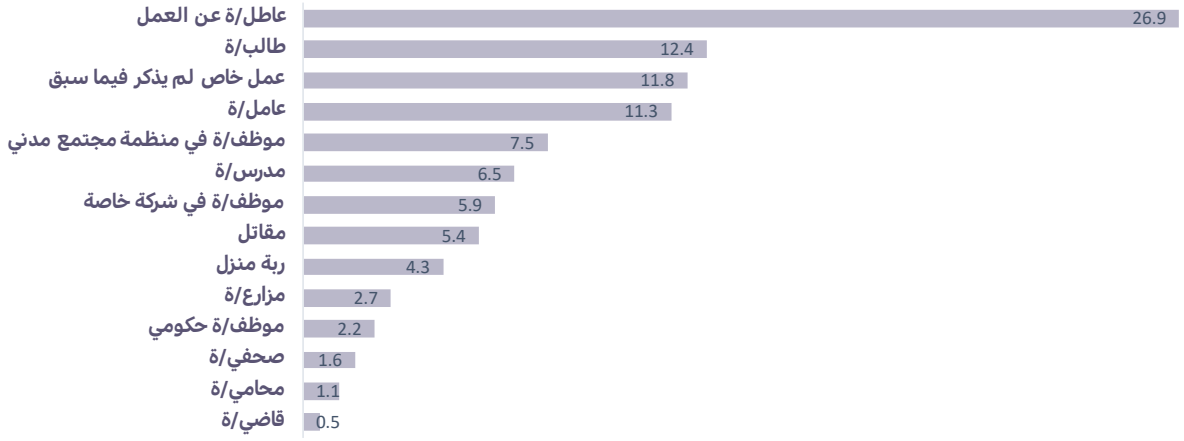

أما في الأضرار النفسية فتزداد نسبة الذين أجابوا بأنهم تعرضوا شخصياً للأذى النفسي الأكبر في العائلة، وتصل إلى أكثر من الربع (شكل 20). وترتفع نسبة النساء هنا بشكل كبير. فعلى الرغم من أنهن لم يتعرضن لإصابات جسدية كما الرجال، إلا أن الأضرار النفسية تكاد تتقارب بين الجنسين: 46.1% ممن قالوا إنهم تعرضوا شخصياً لضرر نفسي كانوا نساء (قارن الشكلين 18 و22)[7]. وبالنظر إلى المهنة تظهر مباشرة النسبة الكبيرة من ربات المنازل. أكثر من تعرض لأضرار نفسية من الاعتداءات هم العاطلون عن العمل وربات المنازل (شكل 21). باختصار لم تتعرض النساء لإصابات جسدية كالرجال لكنهن تعرضن لأضرار نفسية تكاد تقارب الرجال، خصوصاً في حالة ربات المنازل.

شكل 21. المتضرر نفسياً حسب المهنة

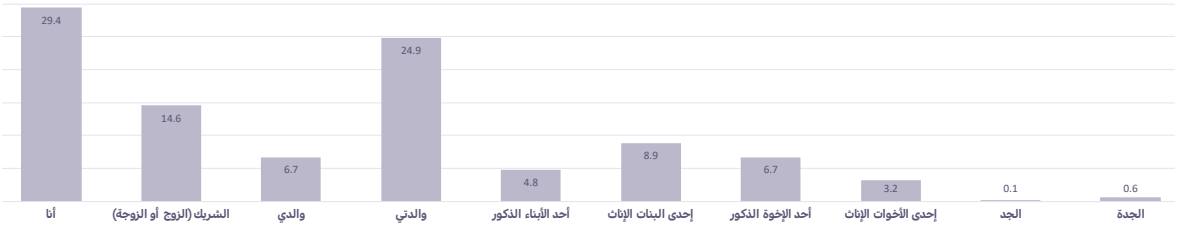

شكل 21. المتضرر نفسياً حسب المهنة

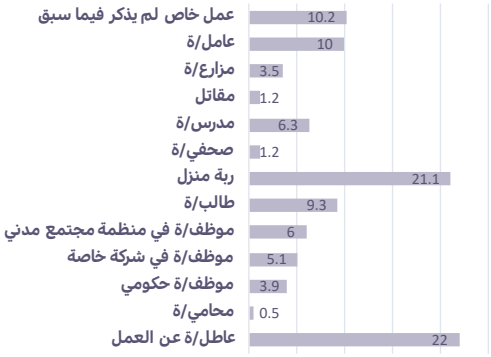

شكل 22. المتضرر نفسياً حسب الجندر

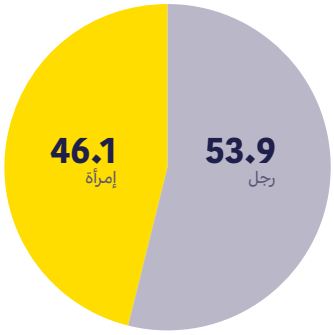

7) من الضروري التذكير هنا أن عينتنا بالأصل منحازة للرجال: 54.2% رجال مقابل 45.8% نساء.

رابعاً: توجهات بخصوص المحاسبة والتعويضات

تعويض الضحايا

كما يظهر في الشكل (23) لا مجال لاعتماد التعويض المادي في حالة الاختفاء القسري أو قتل أو اعتقال أحد أفراد العائلة. هناك إصرار كبير على العدالة من خلال المحاكمات.

يمكن اعتماد التعويض المادي في حالة تدمير الممتلكات أو سلبها ونهبها. نسبة قليلة نسبياً اختارت العدالة من خلال المحاكمة.

لا يبدو أن تقديم تعويض مادي للضحايا سيكون كافياً لوحده في المستقبل في حالة الإصابات الجسدية أو النفسية التي تسببت في فقدان القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية، وكذلك الأمر بالنسبة لتحقيق العدالة بالمحاكمات، فالمستجيبون ينقسمون بخصوص التعويض المناسب في هذه الحالة. لذلك، على الأرجح سيكون من المفيد التفكير بالأمرين معاً: أن تكون هناك خطط عامة لمساعدة هؤلاء المصابين والمتضررين مادياً، بالإضافة إلى تحقيق العدالة من خلال المحاكمات.

أما الاعتذار والعفو وكشف الحقيقة فلا يبدو أن لها مكاناً ذا شأن في استراتيجيات تعويض الضحايا في المجتمع السوري حالياً: الأولوية للمحاسبة.

شكل 23. التعويض المناسب للضحايا

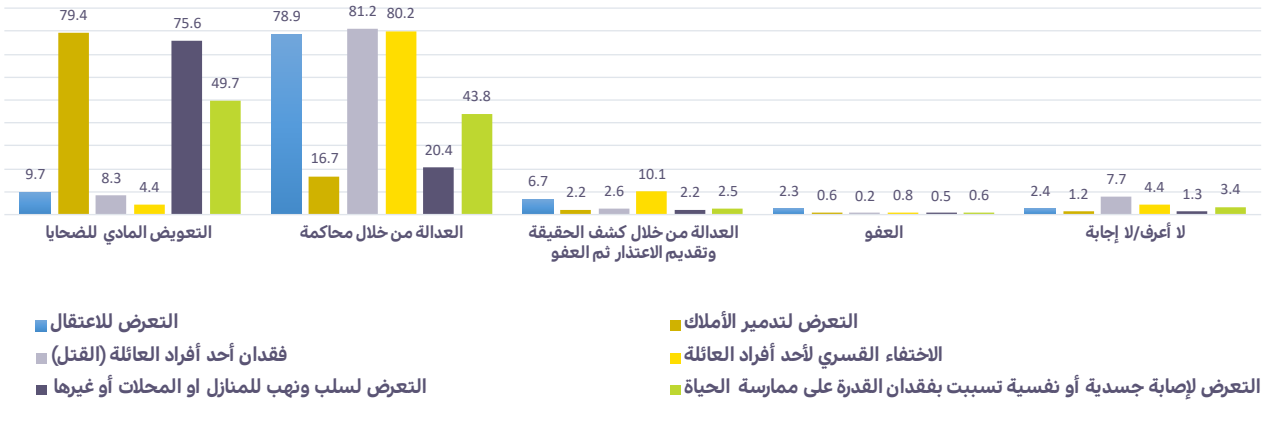

معاقبة الجناة

يلاحظ حضورنسبة ممن طالبوا بـ»القتل دون محاكمة» خصوصاً في حالتي الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد النساء. نعتقد أن دوافع هذه الإجابات واختيار المستجيبين إجراءً غير قانوني هو خطورة الجرائم المرتكبة وأثرها المعنوي على أفراد الأسرة وفقدان الثقة في إجراءات محاسبة وعدالة في بلد لم يعرف العدالة ولا سيادة القانون ولا القضاء النزيه المستقل، وبقيت السلطات الحاكمة فيه فوق القانون لعقود طويلة. أما في باقي الحالات فالأكثرية تريد المحاكمة وإنزال العقاب بموجب القانون، ثم يأتي تخفيف العقوبة والاعتذار والعفو، لا العفو المباشر. بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن المستجيبين لا يفرقون بين من أصدر الأوامر ومن نفذ، يتجلى ذلك بأن النسبة نفسها تقريباً طالبت بنفس الطريقة من العقوبة سواء أكان الجاني ذا رتبة عالية تصدر أوامر أو مجرد منفذ (قارن الشكلين 24 و25).

شكل 24. إصدار أوامر

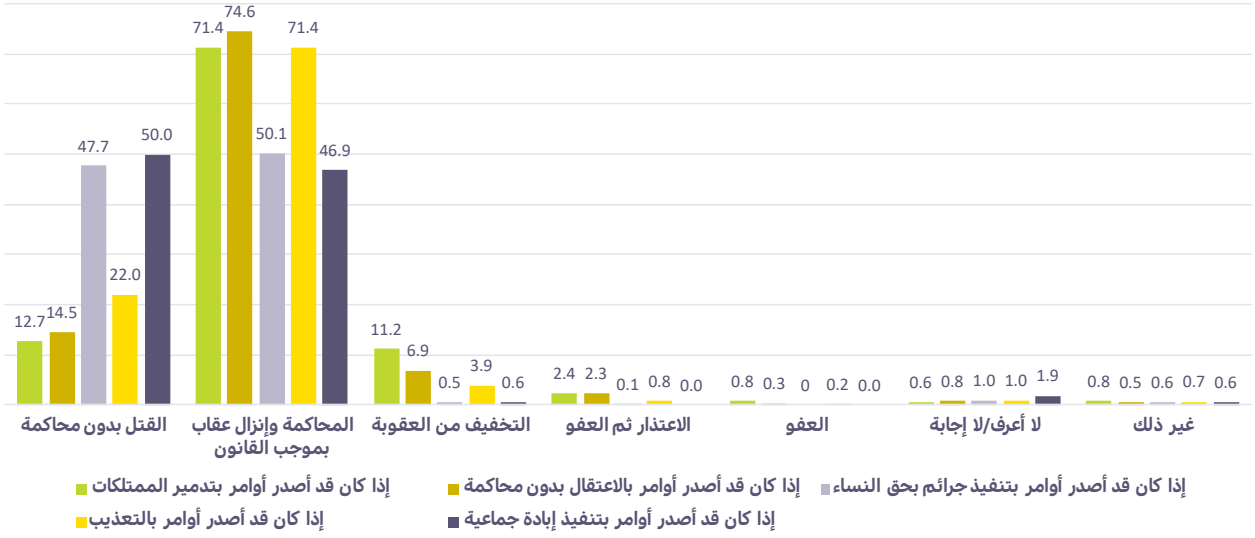

شكل 25. تنفيذ تعليمات

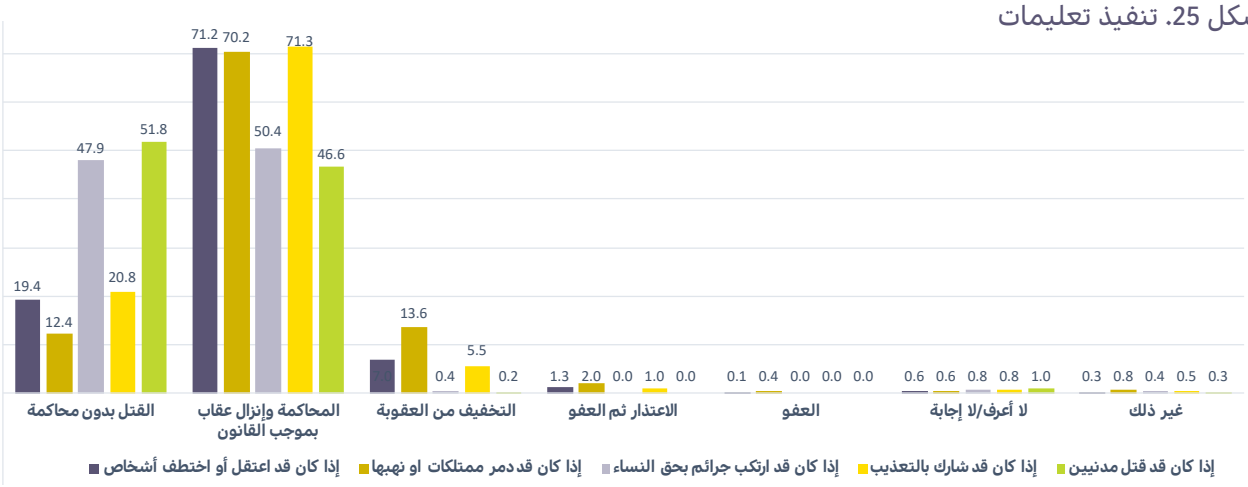

العدالة بين من تعرض ومن لم يتعرض شخصياً لانتهاكات

بشكل عام، يظهر فرق كبير في التوجهات بخصوص قضايا العدالة. الذين تعرضوا لانتهاكات بشكل شخصي هم أكثر تشدداً في معاقبة الجناة سواء المسؤولين أو ذوي الرتب الأدنى. معظم الذين لم يتعرضوا لأي انتهاكات بشكل شخصي يقولون إنه تجب محاكمة من أصدر أوامر أو شارك بارتكاب إبادة جماعية (حوالي 58%)، لكن هذه النسبة تتراجع إلى حوالي 38% في حالة من تعرضوا لانتهاكات بشكل شخصي، فيطالبون ب»القتل دون محاكمة» في هذه الحالة. ويمكن قول الأمر ذاته في حالة إصدار أوامر بارتكاب جرائم ضد النساء: أكثرية من لم يتعرض لانتهاكات يريد المحاكمة.بشكل عام تشكل هاتان القضيتان نقطة الخلاف الأكبر بين من تعرض لانتهاكات ومن لم يتعرض: أولاً القتل أو إصدار أوامر بالقتل، وثانياً ارتكاب أو إصدار أوامر بارتكاب جرائم ضد النساء. أما في باقي القضايا فالخلافات تتضاءل، فالأكثرية تريد المحاكمة وإنزال العقاب بموجب القانون (جدول 4). لكن هل هناك اختلافات في مواقف الضحايا أنفسهم؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في السطور التالية من خلال مقارنة النتائج حسب شدة الإصابة الجسدية.

جدول 4. العقوبة التي يستحق الجاني بين من تعرض لاعتداءات بشكل شخصي ومن لم يتعرض

	القتل دون محاكمة	المحاكمة وإنزال عقاب بموجب القانون	التخفيف من العقوبة	الاعتذار ثم العفو	العفو	لا أعرف/لا إجابة	غير ذلك
إذا كان قد أصدر أوامر بتنفيذ إبادة جماعية							
تعرض شخصياً	58,3%	39,1%	0,5%	0,0%	0,1%	1,1%	0,9%
لم يتعرض شخصياً	38,8%	57,6%	0,7%	0,0%	0,0%	2,8%	0,1%
إذا كان قد أصدر أوامر بالتعذيب							
تعرض شخصياً	29,2%	65,9%	2,3%	0,3%	0,2%	1,1%	1,0%
لم يتعرض شخصياً	12,1%	79,6%	5,9%	1,0%	0,2%	0,8%	0,3%
إذا كان قد أصدر أوامر بتنفيذ جرائم في حق النساء							
تعرض شخصياً	57,0%	40,8%	0,3%	0,1%	0,0%	0,9%	0,9%
لم يتعرض شخصياً	35,4%	62,5%	0,7%	0,0%	0,1%	1,1%	0,2%
إذا كان قد أصدر أوامر بالاعتقال دون محاكمة							
تعرض شخصياً	19,9%	73,5%	4,0%	0,9%	0,2%	0,8%	0,8%
لم يتعرض شخصياً	7,5%	77,3%	10,6%	3,4%	0,2%	0,8%	0,2%
إذا كان قد أصدر أوامر بتدمير الممتلكات							
تعرض شخصياً	18,9%	70,7%	6,8%	0,9%	0,9%	0,8%	1,0%
لم يتعرض شخصياً	4,4%	72,9%	16,9%	4,2%	0,6%	0,3%	0,7%
إذا كان قد قتل مدنيين							
تعرض شخصياً	60,7%	38,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,9%	0,5%
لم يتعرض شخصياً	40,2%	58,2%	0,2%	0,1%	0,1%	1,1%	0,1%
إذا كان قد شارك بالتعذيب							
تعرض شخصياً	28,0%	67,1%	3,3%	0,3%	0,0%	0,7%	0,6%
لم يتعرض شخصياً	11,0%	77,5%	8,3%	1,6%	0,1%	1,0%	0,4%
إذا كان قد ارتكب جرائم في حق النساء							
تعرض شخصياً	57,6%	40,8%	0,3%	0,0%	0,0%	0,7%	0,6%
لم يتعرض شخصياً	35,0%	63,2%	0,4%	0,1%	0,1%	0,9%	0,2%
إذا كان قد دمر ممتلكات أو نهبها							
تعرض شخصياً	18,2%	70,5%	8,4%	0,8%	0,3%	0,6%	1,3%
لم يتعرض شخصياً	4,9%	70,2%	20,2%	3,2%	0,7%	0,4%	0,3%
إذا كان قد اعتقل أو اختطف أشخاص							
تعرض شخصياً	26,3%	67,6%	4,4%	0,5%	0,0%	0,8%	0,4%
لم يتعرض شخصياً	10,1%	77,0%	9,7%	2,3%	0,3%	0,3%	0,2%

تصورات المصابين عن العدالة

بخصوص الموقف من المسؤولين عن الاعتداءات. بشكل عام يلاحظ أن الأكثرية، مهما كانت شدة الإصابة، تريد المحاكمة وإنزال العقاب بموجب القانون في حالات المسؤولين عن إصدار أوامر بالتعذيب (أكثر من 62%)، وإصدار أوامر بالاعتقال دون محاكمة (أكثر من 65%)، وإصدار أوامر بتدمير الممتلكات (63%). والأمر نفسه تقريباً للمشاركين بالتعذيب أو الاعتقال أو التدمير. أما بخصوص الرتب الأدنى أو من يقتصر دورهم على التنفيذ فلا تختلف الآراء كثيراً عن حالة المسؤولين عن الاعتداءات. فكما لاحظنا سابقاً لا يبدو أن المستجيبين يعيرون اهتماماً كبيراً للتمييز بين المسؤول والمنفذ (جدول 5).

الجدير بالملاحظة هو حالة تدمير الممتلكات. فهي الحالة الوحيدة التي ترتفع فيها نسبة من يقول بضرورة تخفيف العقوبة. ومع ذلك فهي نسبة ضئيلة، حوالي 10% أو أقل. أما الاعتذار والعفو فيأتيان في آخر تصورات المصابين بخصوص العدالة.
يبدو أن الاختلاف الرئيسي يظهر في حالة الوفاة. فمن فقد أحد أفراد عائلته بسبب الاعتداء يطالب أكثر من غيره بالقتل دون محاكمة في حالة القتل، أو إصدار أوامر بإبادة جماعية، أو ارتكاب أو إصدار أوامر بارتكاب جرائم في حق النساء (جدول 5).

بشكل عام، تتقارب إجابات أولئك الذين تعرضوا لإصابات بسيطة وأولئك الذين تعرضوا لإصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية في معظم الحالات، باستثناء: اعتقال أو إصدار أوامر بالاعتقال دون محاكمة، وتدمير أو إصدار أوامر بتدمير الممتلكات. ذوو الإصابة الأكبر أكثر تشدداً في هاتين المسألتين ممن تعرضوا لإصابات أقل خطورة، إذ تبرز نسبة ممن يريدون «القتل دون محاكمة» كإجراء انتقامي دون العودة للقانون. **وهذا بأصله غير مبرر ويحتاج إلى مراجعات، لكنه، في الوقت نفسه، أحد نتائج الإحساس بغياب العدالة وإجراءات المحاسبة بشكل ينصف الضحايا.**

جدول 5. العقوبة التي يستحق الجاني حسب شدة الإصابة

	القتل دون محاكمة	المحاكمة وإنزال عقاب بموجب القانون	التخفيف من العقوبة	الاعتذار ثم العفو	العفو	لا أعرف/ لا إجابة	غير ذلك
إذا كان قد أصدر أوامر بتنفيذ إبادة جماعية							
لا إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	56,7%	40,6%	0,4%	0,0%	0,0%	1,1%	1,1%
إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	52,3%	44,3%	0,4%	0,0%	0,0%	2,0%	1,1%
إصابات تسببت بالوفاة	61,2%	36,7%	0,2%	0,0%	0,0%	1,7%	0,2%
إذا كان قد أصدر أوامر بالتعذيب							
لا إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	27,6%	66,3%	3,8%	0,4%	0,4%	0,8%	0,8%
إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	28,4%	62,7%	4,3%	0,9%	0,2%	1,7%	1,7%
إصابات تسببت بالوفاة	26,0%	70,9%	2,2%	0,0%	0,0%	0,7%	0,2%

إذا كان قد أصدر أوامر بتنفيذ جرائم في حق النساء							
لا إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	49,8%	47,5%	0,4%	0,4%	0,0%	1,1%	0,8%
إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	49,2%	47,9%	0,4%	0,0%	0,2%	1,1%	1,1%
إصابات تسببت بالوفاة	59,5%	39,3%	0,5%	0,0%	0,0%	0,7%	0,0%
إذا كان قد أصدر أوامر بالاعتقال دون محاكمة							
لا إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	13,4%	80,8%	2,7%	1,1%	0,4%	0,8%	0,8%
إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	21,7%	65,5%	7,8%	2,6%	0,4%	1,1%	0,9%
إصابات تسببت بالوفاة	17,0%	77,2%	4,6%	0,2%	0,2%	0,5%	0,2%
إذا كان قد أصدر أوامر بتدمير الممتلكات							
لا إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	14,2%	75,1%	7,3%	0,4%	1,5%	0,8%	0,8%
إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	20,2%	63,6%	10,8%	2,2%	1,1%	0,7%	1,5%
إصابات تسببت بالوفاة	12,4%	77,9%	7,8%	1,2%	0,0%	0,5%	0,2%
إذا كان قد قتل مدنيين							
لا إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	54,4%	44,4%	0,0%	0,0%	0,0%	0,8%	0,4%
إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	54,4%	43,8%	0,2%	0,0%	0,2%	0,9%	0,4%
إصابات تسببت بالوفاة	63,8%	35,2%	0,0%	0,0%	0,0%	0,7%	0,2%
إذا كان قد شارك بالتعذيب							
لا إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	25,7%	67,4%	3,8%	1,5%	0,0%	0,8%	0,8%
إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	27,5%	65,1%	4,6%	0,7%	0,2%	0,9%	1,1%
إصابات تسببت بالوفاة	25,0%	70,4%	3,9%	0,2%	0,0%	0,5%	0,0%
إذا كان قد ارتكب جرائم في حق النساء							
لا إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	51,0%	47,5%	0,4%	0,0%	0,0%	0,8%	0,4%
إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	49,5%	48,6%	0,4%	0,0%	0,2%	0,9%	0,4%
إصابات تسببت بالوفاة	59,2%	39,8%	0,2%	0,0%	0,0%	0,7%	0,0%
إذا كان قد دمر ممتلكات أو نهبها							
لا إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	13,4%	74,7%	7,7%	1,1%	0,4%	1,1%	1,5%
إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	19,7%	63,8%	11,3%	2,2%	1,3%	0,2%	1,5%
إصابات تسببت بالوفاة	12,9%	76,5%	9,2%	0,7%	0,0%	0,5%	0,2%
إذا كان قد اعتقل أو اختطف أشخاصاً							
لا إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	16,9%	75,9%	5,7%	0,4%	0,0%	0,8%	0,4%
إصابات تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية	24,5%	66,6%	5,4%	2,0%	0,2%	0,9%	0,4%
إصابات تسببت بالوفاة	25,2%	68,7%	5,1%	0,2%	0,0%	0,5%	0,2%

إجراءات لدعم الضحايا وتحقيق السلم الأهلي

عرضنا على المستجيبين أربعة مقترحات من شأنها أن تحسن أحوال الضحايا وتدعم تحقيق العدالة بعد الحرب، وكانت على الشكل التالي: (1) يجب أن تقوم السلطات القادمة بدعم الجمعيات التي تدافع عن حقوق ضحايا الانتهاكات. (2) يجب أن تقوم السلطات القادمة بالاهتمام بتعويض الضحايا أو عائلاتهم. (3) يجب أن تقوم السلطات القادمة بتقديم مساعدات منتظمة لأولئك الذين تعرضوا لإصابات تسببت في فقدان قدرتهم على العمل والحركة بشكل جزئي أو كامل. (4) يجب أن تقوم السلطات القادمة بتخصيص نسب معينة من الوظائف الحكومية للذين تعرضوا لأضرار جسدية أو نفسية تسببت في فقدان قدرتهم على الحركة أو العمل بشكل جزئي، بشكل يتناسب مع حالتهم وكفاءتهم. كما يظهر في الشكل (26) تقريباً لا توجد أي معارضة تذكر. هناك دعم مطلق لهذه الإجراءات جميعها.

شكل 26. مقترحات لدعم الضحايا وتحقيق السلم الأهلي

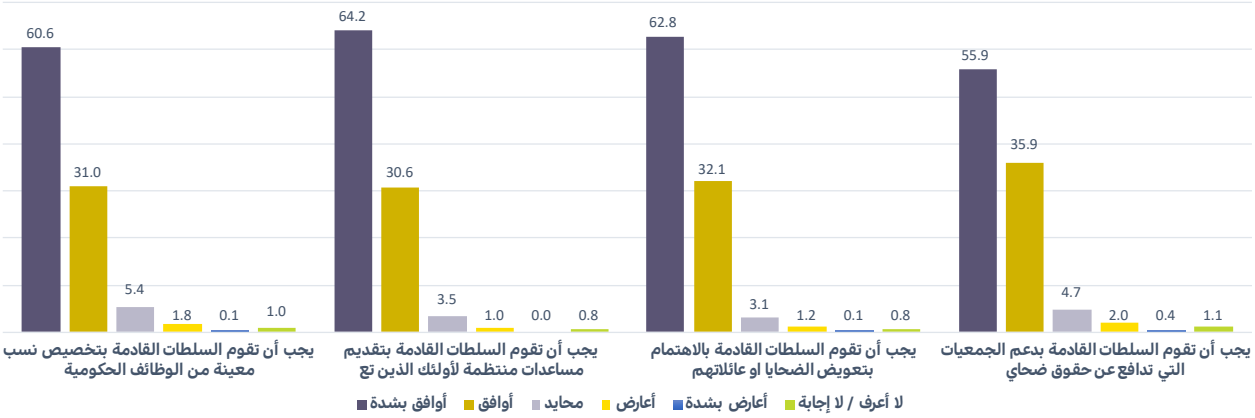

فقط أقل من ربع المستجيبين قالوا إنه يجب نسيان ما حدث واعتباره من الماضي والبدء بحياة جديدة. حوالي الثلث قالوا إن على الضحايا السعي لمعرفة حقيقة ما حدث واتخاذ الإجراءات التي يرونها مناسبة. أما النسبة الأكبر التي بلغت 38.8% فقالت إن التصرف المفترض يجب أن يكون من طبيعة الانتهاك (شكل 27).

شكل 27. التعامل مع الماضي

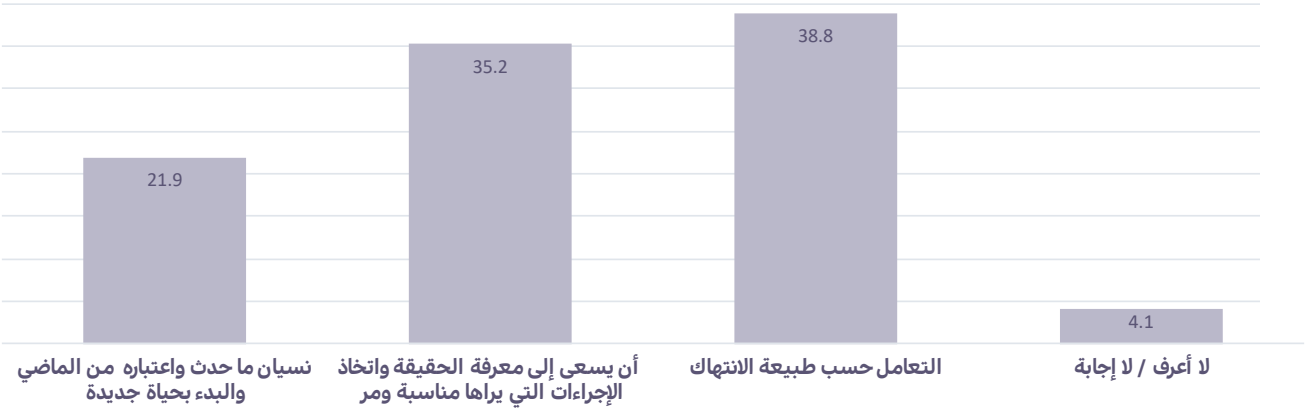

كما أننا لم نجد فروقات مهمة لدى بحثنا في متغيرات التعرض لانتهاكات، والطائفة-الديانة، والحالة المدنية، والعمر. لكنا وجدناها في كل من المتغيرات التالية (جدول 6):

- المنطقة: يرتفع النسيان كحل في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية، وتأتي بعدها، بفارق بسيط، مناطق سيطرة المعارضة، لكنه يصل إلى أدنى مستوياته في مناطق سيطرة النظام: أقل من 15% يرون أنه الإجراء المناسب. فالنسبة الأكبر منهم، التي وصلت إلى حوالي النصف، تتمسك بمعرفة الحقيقة واتخاذ الإجراءات المناسبة بناء على ذلك.
- المقيمون في الرقة وإدلب هم الأكثر ميلاً لخيار النسيان من غيرهم (50.2% و44.0% على التوالي). يأتي بعدهم المقيمون في الأردن بنسبة أقل من الثلث بقليل. أما في باقي المناطق فالنسبة أقل من 20%، فالنسبة الأكبر منهم تقول إنه يجب التعامل مع كل انتهاك حسب طبيعته. الفرق الكبير يظهر في درعا، فهناك إصرار كبير جداً على ضرورة معرفة الحقيقة (85.8%).
- ذوو الدخل المنخفض (أقل من 25 ألف ليرة سورية) أقل ميلاً لخيار النسيان من غيرهم.
- الكرد أقل ميلاً للنسيان من العرب.
- العاطلون عن العمل والإعلاميون والمقاتلون والمزارعون أقل ميلاً لخيار النسيان من غيرهم. ويصل هذا الخيار إلى ذروته عند العمال والمدرسين والموظفين في منظمات المجتمع المدني.
- تكاد تتقارب النسب بين الرجال والنساء. لكن، بشكل عام، الرجال أكثر إصراراً من النساء على معرفة الحقيقة.

جدول 6. التعامل مع الماضي حسب بعض المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية

	نسيان ما حدث واعتباره من الماضي والبدء بحياة جديدة	أن يسعى إلى معرفة الحقيقة واتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة ومرضية	التعامل حسب طبيعة الانتهاك	لا أعرف / لا إجابة
المنطقة				
منطقة خاضعة لسيطرة الحكومة السورية	14,2%	47,3%	36,1%	2,4%
منطقة خاضعة لسيطرة المعارضة السورية	25,5%	33,2%	37,1%	4,2%
منطقة خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية	30,4%	26,8%	40,1%	2,7%
خارج سوريا	16,8%	35,5%	40,7%	7,0%
المحافظة-البلد				
حلب	17,7%	39,0%	37,7%	5,5%
حمص	12,6%	35,9%	49,5%	1,9%
الحسكة	19,8%	27,3%	52,5%	0,5%
الرقة	50,2%	24,7%	18,4%	6,7%
درعا	0,0%	85,8%	14,2%	0,0%
السويداء	23,2%	37,9%	36,8%	2,1%
إدلب	44,0%	16,0%	40,0%	0,0%
تركيا	19,0%	20,7%	48,9%	11,5%
الأردن	31,9%	41,3%	24,6%	2,2%
لبنان	7,9%	52,4%	34,9%	4,8%
أوروبا	8,4%	38,8%	45,8%	7,0%
الدخل الشهري				
أقل من 25 ألف ليرة سورية	18,4%	42,7%	35,5%	3,4%

بين 25-75 ألف ليرة سورية	27,0%	32,6%	37,5%	2,9%
أكثر من 75 ألف ليرة سورية	27,7%	40,1%	29,4%	2,9%
القومية - الإثنية				
عربي	23,2%	35,5%	36,9%	4,4%
كردي	14,0%	34,6%	49,4%	1,9%
غير ذلك	22,2%	16,7%	58,3%	2,8%
المهنة				
عاطل/ة عن العمل	16,1%	39,8%	39,5%	4,6%
موظف/ة حكومي	22,3%	33,1%	40,5%	4,1%
موظف/ة في شركة خاصة	27,7%	31,1%	34,5%	6,7%
موظف/ة في منظمة مجتمع مدني	31,3%	25,4%	43,3%	0,0%
طالب/ة	22,5%	35,1%	38,1%	4,3%
ربة منزل	22,2%	32,1%	39,7%	6,1%
صحفي/ة	6,3%	43,8%	46,9%	3,1%
مدرس/ة	28,7%	24,8%	43,1%	3,5%
مقاتل	16,7%	46,7%	33,3%	3,3%
مزارع/ة	13,7%	41,2%	39,2%	5,9%
عامل/ة	28,6%	37,5%	31,7%	2,2%
عمل خاص لم يذكر في ما سبق	14,9%	44,6%	36,4%	4,1%
الجندر				
رجل	20,7%	39,5%	37,2%	2,6%
امرأة	23,3%	30,2%	40,6%	5,9%

ينقسم المستجيبون بخصوص تبعات معرفة الضحايا للحقيقة: حوالي الثلث يقولون إن لها أثراً إيجابياً على التعايش والسلم، لكن حوالي الثلث أيضاً يعتقدون أن لها أثراً سلبياً. النسبة نفسها تقريباً رفضت إعطاء موقف واضح أو قالت إنها لا تعرف أو إن ليس لذلك أي أثر لا سلبي ولا إيجابي على السلم والتعايش (شكل 28). بالنظر إلى الاختلافات بين من تعرض لانتهاكات بشكل شخصي ومن لم يتعرض يمكننا أن نقول إن الاختلاف يكمن في أن الذين تعرضوا لانتهاكات أكثر قناعة ممن لم يتعرضوا بأن لمعرفة الحقيقة أثراً على التعايش والسلم لكنهم منقسمون حول طبيعة الأثر (إيجابي أو سلبي) (شكل 29).

شكل 28. أثر معرفة الحقيقة على التعايش والسلم الأهلي

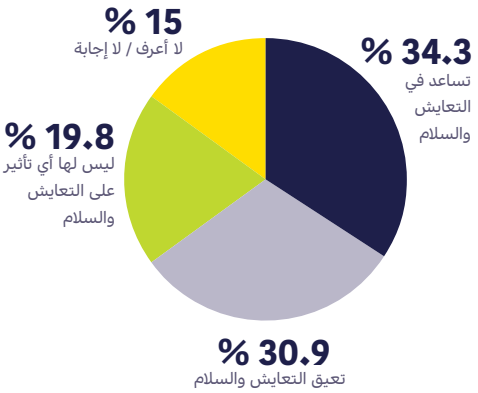

شكل 29. أثر معرفة الحقيقة على التعايش والسلم الأهلي بين من تعرض شخصياً لاعتداءات ومن لم يتعرض

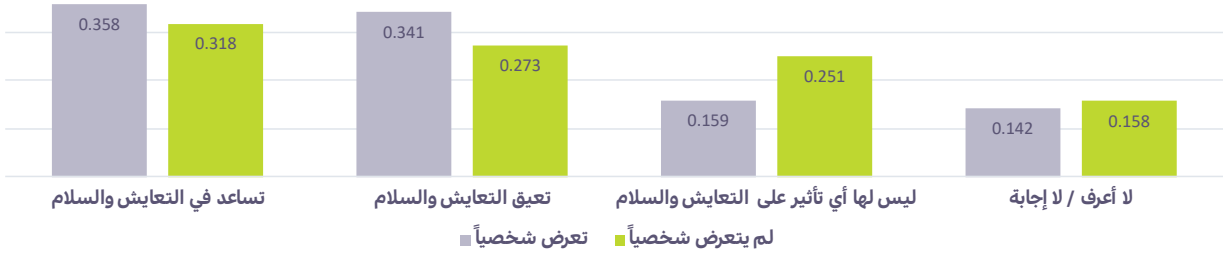

خاتمة وتوصيات:

تركت دول العالم الكبرى السوريين وحدهم في مواجهة دول تتصارع على مصالحها في سوريا، وكذلك النظام وميليشيات عابرة للحدود وفصائل متشددة وسلطات أمر واقع. كانت النتيجة انتشاراً كبيراً للاعتداءات بكل أنواعها، من الإهانات اللفظية وحتى الموت بالكيماوي، مع لحظ الفارق النسبي في حجم الانتهاكات واتساعها وأثرها. هذا ما تعرضت له الأغلبية الساحقة من السوريين بشكل شخصي أو من خلال تعرض أحد أفراد العائلة لذلك كما يظهر هذا التقرير. حدث كل هذا تحت مرأى ومسمع الجميع، فقد كان الضحايا ينقلون صور القصف اليومي من خلال كل الوسائل التي يمتلكونها باستخدام شبكات التواصل أو المحطات والقنوات التلفزيونية. لذلك، لا تترك هذه الاعتداءات تبعاتها على أجساد ونفوس الضحايا فقط بل إنها، كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لابد أن تتركها أيضاً على «الحرية والعدل والسلام في العالم».[6]

بينما نكتب هذه السطور تستبيح القوات الروسية والنظام الحاكم في سوريا محافظة إدلب، ويقتلون فيها الآلاف ويهجرون مئات الآلاف تحت مزاعم «محاربة الإرهاب». إن الحديث عن المحاسبة والتعويضات لا يستقيم قبل وقف الاعتداءات ووقف عملية صناعة الإرهاب المستمرة. فكما يؤكد فرانسوا بورغا، الجهادية «منغرسة عميقاً في قلب العيش القلق الذي يلف وجود ضحايا سياساتنا] الدول الغربية[الخارجية أو آليات إقصائنا لقسم كامل من أمتنا».[7]

قدم هذا التقرير الكثير من البيانات التي تتعلق بأحوال الضحايا وتوجهاتهم بخصوص المحاسبة والتعويضات. لا تساعد هذا المعلومات فقط على بناء خطط لإيصال المساعدات لمحتاجيها، لكنها ضرورية أيضاً لفهم تصورات الضحايا عن العدالة، الأمر الذي لا بد من أخذه في الاعتبار عند وضع أي مشاريع للعدالة الانتقالية. فلا إنصاف للضحايا إن لم يكونوا حاضرين ومشاركين في أي مشاريع تخص مستقبل العدالة في سوريا.

بكل تأكيد، إن المزيد من الدراسات التي تسلط الضوء على الضحايا في سوريا أمر بالغ الأهمية، خصوصاً في ظل استمرار السياسات الدولية تجاه سوريا بشكلها الحالي، فهي مستمرة في توليد المزيد من الضحايا بشكل يومي، ولا تلوح في الأفق أي تغيرات تعير اهتماماً لمعاناة السوريين وتطلعاتهم للعدل والكرامة. كما أنه لا بد من البحث عن نموذج للعدالة الانتقالية يشغل فيه الضحايا وحقوقهم ومطالبهم الموقع المركزي، ويكون أكثر حساسية للسياق السوري بدل الاستسلام لجاذبية المفاهيم والتصورات المبنية على تجارب شعوب أخرى، دون أن يعني ذلك تجاهلها.

---

6) أظهرت دراسة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (2017)، عن المقاتلين الأجانب الذين انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، أن فعالية الدعاية كانت تقوم بشكل أساسي على سردية المظلومية السنّية في سوريا وليس على حلم العيش في ظل خلافة إسلامية.
United Nations Office of Counter-Terrorism. (2017). Enhancing the Understanding of the Foreign Terrorist Fighters Phenomenon in Syria.

7) انظر: محاربة الجهاديين أم الكفّ عن صنعهم: مقابلة مع فرانسوا بورغا، إضافات، العددان 38-39 لربيع وصيف 2017.

التوصيات:

1- جرت الاعتداءات على الكرامة الإنسانية في سوريا بطريقة ممنهجة من قبل النظام السوري الذي اعتمد انتهاكات حقوق الإنسان وسيلة لإخماد أصوات الحرية. ومن الضروري اتخاذ إجراءات لكشف الحقيقة ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات في حق المدنيين. ويختلف حجم الانتهاكات واتساعها وأثرها بين النظام والمرتكبين الآخرين.

2- العمل على توعية المدنيين بقضايا المحاسبة والتعويضات وسيادة القانون والتمييز بين الإجراءات القانونية والانتقام، وكذلك الآليات المناسبة للوصول إلى محاسبة مرتكبي الانتهاكات في حق المدنيين.

3- ضرورة عمل المنظمات على دعم ضحايا الانتهاكات سواء بالدعم المالي أو القانوني أو النفسي، وخاصة في حالات النساء نتيجة الوصمة الاجتماعية التي يعانين منها بعد خروجهن من المعتقلات.

4- أن تعمل المنظمات على إطلاق مشاريع وبرامج تستهدف ضحايا الانتهاكات في إطار المحاسبة والتعويضات كفاعلين في هذه البرامج وليس كمشاركين فقط.

5- أن تقوم السلطات القادمة بـ :

- دعم الجمعيات التي تدافع عن حقوق ضحايا الانتهاكات.
- الاهتمام بتعويض الضحايا أو عائلاتهم.
- تقديم مساعدات منتظمة لأولئك الذين تعرضوا لإصابات تسببت في فقدان قدرتهم على العمل والحركة بشكل جزئي أو كامل.

6- تخصيص نسب من الوظائف الحكومية للذين تعرضوا لأضرار جسدية أو نفسية تسببت في فقدان قدرتهم على الحركة أو العمل بشكل جزئي، بشكل يتناسب مع حالتهم وكفاءتهم.

7- ضرورة الكشف عن مصير المعتقلين والمفقودين والمغيبين قسراً لدى النظام، فمعرفة الضحايا للحقيقة لها أثر إيجابي على التعايش والسلم.

الاستبيان

1. هـل تعتقـد أنـك تعرضـت أنـت شـخصياً أو أحـد أفـراد عائلتـك (الوالديـن، الإخـوة، الأبنـاء، الشـريك، الجديـن) لأي اعتـداءات مباشـرة تشـكل انتهـاكاً لحقـوق الإنسـان؟

- نعم، أنا شخصياً.
- نعم، أنا شخصياً بالإضافة إلى شخص/أشخاص آخرين.
- لم أتعرض لذلك شخصياً، لكن شخصاً/أشخاصاً آخرين من العائلة تعرضوا.
- لا، لم يتعرض أي منا لذلك (إلى السؤال 19).
- أفضل عدم الإجابة (إلى السؤال 19).

2. **أي نوع من الانتهاكات المذكورة أدناه تعرضت لها أنت شخصياً أو أحد أفراد عائلتك؟**

	نعم	لا	لا أعرف/لا إجابة
الاختطاف			
الاعتقال			
الإيذاء الجسدي (الركل أو الضرب أو الصفع)			
التعذيب			
القتل			
الاختفاء القسري			
تدمير أملاك			
التهجير			
السلب والنهب			
الحصار			
تعرض الحي/ منطقة السكن لقصف يستهدف تدمير المنشآت التي لا غنى عنها لاستمرار الحياة (المخابز، المشافي...)			

3. **من كانت الجهة/أو الجهات المسؤولة عن هذه الانتهاكات؟ (أكثر من خيار) (لا تقرأ)**

- قوات النظام أو القوى المتحالفة معه.
- قوات المعارضة.
- قوات كردية أو متحالفة معها.
- تنظيم الدولة الإسلامية «داعش».
- قوات التحالف الدولي.
- جبهة النصرة.
- خارج سوريا.
- غير ذلك.
- لا أعرف/لا إجابة.

4. **هل كان عمر أي ممن تعرض لانتهاك أقل من 18 عام عند وقوع الحادثة؟**
   - نعم.
   - لا.
   - أفضل عدم الإجابة.

5. **وهل كان بينهم نساء؟**
   - نعم.
   - لا.
   - أفضل عدم الإجابة.

6. **هل نتجت عن هذه الانتهاكات أي إصابة جسدية؟**
   - نعم، أنا شخصياً (إلى السؤال 8).
   - نعم، أنا شخصياً بالإضافة إلى شخص/أشخاص آخرين.
   - لم أتعرض لذلك شخصياً، لكن شخصاً/أشخاصاً آخرين من العائلة تعرضوا لذلك.
   - لا، لم يتعرض أي منا لأي إصابات جسدية (إلى السؤال 13).
   - أفضل عدم الإجابة (إلى السؤال 13).

7. **وهل كان بين المصابين مقاتلون؟**
   - نعم.
   - لا.
   - أفضل عدم الإجابة.

8. **كيف تقيّم حجم الإصابة؟ في حال كان هناك أكثر من شخص مصاب في العائلة، فكر من فضلك بالإصابة الأكثر خطورة، كيف تقيمها؟**
   - إصابة بسيطة، زالت آثارها (تقريباً أو كلياً)، وحالياً لا تعيق ممارسة الحياة اليومية كالمعتاد.
   - إصابة متوسطة، تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية إلى حد ما.
   - إصابة كبيرة، تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية بشكل كبير.
   - إصابة كبيرة جداً تجعل من ممارسة الحياة الاعتيادية أمراً شبه مستحيل.
   - تسببت بالوفاة بعد الحادثة.
   - لا أعرف/لا إجابة.

9. **متى وقعت هذه الإصابة الأكثر خطورة؟**
   - قبل 2011
   - 2011
   - 2012
   - 2013
   - 2014
   - 2015
   - 2016
   - 2017
   - 2018
   - لا أعرف/لا إجابة

10. **ومن هو الشخص الذي تعرض للإصابة الأخطر (في حال كان هناك أكثر من مصاب في العائلة)؟**

- أنا.
- والدي.
- والدتي.
- أحد الأبناء الذكور.
- إحدى البنات الإناث.
- زوجي/ زوجتي.
- أحد الإخوة الذكور.
- إحدى الأخوات الإناث.
- الجد.
- الجدة.

11. **كم كان عمره/عمرها عند التعرض لهذه الإصابة؟ (.....)**

12. **أين حدثت الإصابة (الأكثر خطورة)؟**

- في المنزل/أحد المنازل بعد تعرضه للقصف.
- في مكان عام بعد تعرضه للقصف.
- أثناء المشاركة في المعارك على إحدى الجبهات.
- أثناء الوجود داخل أحد المقرات العسكرية في المنطقة.
- أثناء الوجود في مكان قريب من مقر عسكري تعرض للقصف.
- خارج سوريا.
- أفضل عدم الإجابة.

13. **وهل نتج عن هذه الانتهاكات التي تعرضت لها أنت شخصياً أو أحد أفراد العائلة أي ضرر نفسي؟**

- نعم، أنا شخصياً.
- نعم، أنا شخصياً بالإضافة إلى شخص/أشخاص آخرين.
- لم أتعرض لذلك شخصياً، لكن شخصاً/أشخاصاً آخرين من العائلة تعرضوا لذلك.
- لا، لم يتعرض أي منا لأي أضرار نفسية (إلى السؤال 16).
- أفضل عدم الإجابة (إلى السؤال 16).

14. **كيف تقيّم حجم الضرر النفسي؟ في حال كان هناك أكثر من شخص متضرر في العائلة، فكر من فضلك بحالة المتضرر الأكثر خطورة، كيف تقيمها؟**

- ضرر بسيط، زالت آثاره (تقريباً أو كلياً)، وحالياً لا يعيق ممارسة الحياة اليومية كالمعتاد.
- ضرر متوسط، يعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية إلى حد ما.
- ضرر كبير، يعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية بشكل كبير.
- ضرر كبير جداً يجعل من ممارسة الحياة الاعتيادية شبه مستحيل.
- لا أعرف/لا إجابة.

15. **ومن هو الذي تعرض للضرر النفسي الأكبر؟**

- أنا.
- والدي.
- والدتي.
- زوجي/ زوجتي.
- أحد الأبناء الذكور.
- إحدى البنات الإناث.
- أحد الإخوة الذكور.
- إحدى الأخوات الإناث.
- الجد.
- الجدة.

16. **هل هناك أي مساعدة أو دعم من أي جهة (مهما كان نوعها)؟ من فضلك، فكر بالحالة الأكثر خطورة في حال كان هناك أكثر من شخص تعرض لانتهاكات.**

- نعم، لكنه قليل وغير كاف.
- نعم، دعم كاف.
- لا، لا توجد أي مساعدة من أي جهة (إلى السؤال 18).
- لا أعرف/لا إجابة.

17. **ما طبيعته؟ (أكثر من خيار)**

- مادي.
- نفسي.
- سلال غذائية.
- استشارة قانونية.
- غير ذلك.
- لا أعرف/ أفضل عدم الإجابة.

(إلى السؤال 19)

18. **ما هو السبب؟**
   - ○ لا توجد أي جهات أو منظمات قريبة يمكن أن تساعد.
   - ○ توجد جهات أو منظمات قريبة يمكن أن تساعد ولكن لا رغبة في الاتصال بهم (إلى 18.1).
   - ○ رفضت هذه المنظمات أو الجهات تقديم أي مساعدات رغم الاتصال بهم.
   - ○ لا حاجة للمساعدة.
   - ○ غير ذلك.
   - ○ لا أعرف/لا إجابة.

19. **ما سبب عدم الرغبة في التواصل معهم؟**
   - ○ لا أثق بهم.
   - ○ لا جدوى منهم.
   - ○ الإحراج أو الخجل من طلب المساعدة.
   - ○ غير ذلك.

20. **في ما يلي لائحة بأبرز الأضرار التي لحقت بالضحايا في سوريا. الرجاء تحديد شكل التعويض الأنسب الذي يجب تقديمه للضحايا؟ (اختيار واحد لكل حالة)**

	التعويض المادي	العدالة من خلال المحاكمات	العدالة من خلال كشف الحقيقة وتقديم الاعتذار ثم العفو	العفو	لا أعرف/لا إجابة
التعرض للاعتقال					
التعرض لتدمير أملاك					
فقدان أحد أفراد العائلة (القتل)					
الاختفاء القسري لأحد أفراد العائلة					
التعرض لسلب ونهب للمنازل أو المحلات أو غيرها					
التعرض لإصابة جسدية أو نفسية تسببت في فقدان القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية إلى حد كبير					

21. **برأيك: إذا اعترف الشخص الذي ارتكب الجريمة بذنبه، وعبّر عن ندمه، ما هي العقوبة التي ترتضيها للمساعدة في تحقيق السلام والمصالحة في كل من الحالات التالية**

		القتل دون محاكمة	المحاكمة وإنزال عقاب بموجب القانون	تخفيف العقوبة	الاعتذار ثم العفو	العفو	لا أعرف/لا إجابة
1	كان قد أصدر أوامر بتنفيذ إبادة جماعية						
2	كان قد أصدر أوامر بالتعذيب						
3	كان قد أصدر أوامر بتنفيذ جرائم في حق النساء						
4	كان قد أصدر أوامر بالاعتقال دون محاكمة						
5	كان قد أصدر أوامر بتدمير الممتلكات						
6	قتل مدنيين						
7	شارك بالتعذيب						
8	ارتكب جرائم في حق النساء						
9	دمر ممتلكات أو نهبها						
12	اعتقل أو اختطف أشخاصاً						

22. **في ما يلي قائمة بأبرز الجهات التي يقال إنها مسؤولة عن انتهاكات لحقوق الإنسان في سوريا، نريد منك أن تحدد، حسب معرفتك، درجة مسؤوليتها، من 0 إلى 10، حيث 0 غير مسؤولة على الإطلاق و10 مسؤولة بشكل كبير جداً.**

	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	لا أعرف/ لا إجابة
روسيا												
إيران												
الجيش العربي السوري												
التحالف الدولي												
أجهزة المخابرات												
حزب الله												
جبهة النصرة												
تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»												
الجيش الحر												
قوات التحالف الدولي												

23. **حسب علمك، هل كانت اغلبية ضحايا الانتهاكات المذكورة، في منطقتك، من المدنيين ام المقاتلين؟**

- أغلبهم مدنيون.
- اغلبهم مسلحون.
- لا اعرف.
- لا إجابة.

24. **ما هو موقفك من المقولات التالية؟**

	أوافق بشدة	اوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة	لا أعرف/لا إجابة
يجب أن تقوم السلطات القادمة بدعم الجمعيات التي تدافع عن حقوق ضحايا الانتهاكات						
يجب أن تقوم السلطات القادمة بالاهتمام بتعويض الضحايا أو عائلاتهم						
يجب أن تقوم السلطات القادمة بتقديم مساعدات منتظمة لأولئك الذين تعرضوا لإصابات تسببت في فقدان قدرتهم على العمل والحركة بشكل جزئي أو كامل.						
يجب أن تقوم السلطات القادمة بتخصيص نسب معينة من الوظائف الحكومية للذين تعرضوا لأضرار جسدية أو نفسية تسببت في فقدان قدرتهم على الحركة أو العمل بشكل جزئي، بشكل يتناسب مع حالتهم وكفاءتهم.						

25. **برأيك ما الطريقة الأفضل التي يجب أن يتبعها الأشخاص الذين تعرضوا لانتهاكات للتعامل مع ما حدث؟**

- نسيان ما حدث واعتباره من الماضي والبدء بحياة جديدة.
- أن يسعى إلى معرفة الحقيقة واتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة ومرضية.
- التعامل حسب طبيعة الانتهاك.
- لا أعرف/لا إجابة.

26. **حسب معرفتك بمنطقتك وطبيعتها الاجتماعية، كيف ستؤثر معرفة الضحايا للحقيقة (لماذا حدث ومن الفاعل وكيف حدث) على المصالحة**

- تساعد على المصالحة.
- تعيق المصالحة.
- ليس لها أي تأثير على المصالحة.
- لا أعرف.
- لا إجابة.

27. **الجندر**
   - رجل.
   - امرأة.

28. **العمر** (.....)

29. **المهنة حالياً**
   - موظف حكومي في قطاعات غير عسكرية/أمنية.
   - موظف أو عامل في قطاع خاص.
   - موظف في منظمة غير حكومية.
   - مقاتل (إلى السؤال 28.أ).
   - موظف غير مقاتل في قطاع أمني (إلى السؤال 28.ج).
   - موظف غير مقاتل في قطاع عسكري.
   - مهنة حرة (أعمل لحسابي وتحت مسؤوليتي).
   - طالب.
   - عاطل عن العمل.
   - ربة منزل.

30. **المستوى التعليمي**
   - أمي.
   - الابتدائية.
   - الإعدادية.
   - الثانوية.
   - الجامعية/الدراسات العليا.

31. **القومية-الإثنية**
   - عربي.
   - كردي.
   - تركماني.
   - شركسي.
   - أرمني.
   - آثوري.
   - أفضل عدم الإجابة.
   - غير ذلك.

32. **دخلك الشهري تقريباً**
- أقل من 25 ألف ليرة سورية.
- بين 25-75 ألف ليرة سورية.
- أكثر من 75 ألف ليرة سورية.
- أفضل عدم الإجابة.

33. **الحالة المدنية**
- عازب/ـة.
- متزوج/ـة.
- مطلق/ـة.
- أرمل/ـة.

34. **الديانة – الطائفة**
- سنّي.
- شيعي.
- علوي.
- إسماعيلي.
- درزي.
- أزيدي.
- مسيحي.
- أفضل عدم الإجابة.

35. **مكان إجراء المقابلة**
- دمشق
- ريف دمشق.
- حلب.
- حمص.
- حماة.
- دير الزور.
- الحسكة.
- الرقة.
- درعا.
- إدلب.
- السويداء.
- طرطوس.
- اللاذقية.
- القنيطرة.
- خارج سوريا.

36. **المنطقة التي تجري فيها المقابلة**
- خاضعة لسيطرة النظام.
- خاضعة لسيطرة المعارضة.
- خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية.
- خارج سوريا.

أحوال الضحايا وتوجهاتهم

بخصوص المحاسبة والتعويضات

استبيان